

7-4-2018

Abolition and its motives form the Jews' Perspective; A critical study النسخ عند اليهود ودوافعه - دراسة نقدية

Ali Abdullah Al-Fawaz

Mu'tah University, alifawaz20@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Al-Fawaz, Ali Abdullah (2018) "Abolition and its motives form the Jews' Perspective; A critical study," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 14: Iss. 3, Article 13.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss3/13>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

النسخ عند اليهود ودوافعه - دراسة نقدية -

د. علي عبد الله حسن الفواز*

تاريخ قبول البحث: ٢٠١٧/١١/٧ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٧/٧/١٢ م

ملخص

تعالج هذه الدراسة مسألة إنكار النسخ عند اليهود والدوافع العقدية لهذا الموقف؛ إذ يلاحظ أنهم ربطوا إنكاره بدعوى أنه يلزم من تجويزه وصف الله تعالى بالجهل والبداء أو العبث والتناقض، ولما كان العهد القديم يطفح بالنصوص التي تصف الله تعالى بالبداء والجهل وتجويز العبث والتناقض عليه، كان من الضروري البحث عن الدافع الحقيقي الذي يخفونه من وراء إنكاره. حيث تبين الدراسة أن اليهود لما أنكروا نبوة محمد ﷺ وقابلوه بالعداء والتكذيب، رغم ما جاءهم به من الدلائل والمعجزات، أنكروا مبدأ نسخ الشرائع تأكيداً على موقفهم هذا منه إذ لم يكن منهم كما كانوا يزعمون، ومع أنهم كانوا يعرفون محمداً ﷺ كما يعرفون أبناءهم إلا أنهم طعنوا في نبوته وشريعته معتقدين أن شريعة موسى ﷺ مؤبدة لم تتسخ بشريعة محمد ﷺ، وأنهم إنما يلزمهم اتباع موسى ﷺ، مما يعني لديهم التصل من الإيمان بمحمد ﷺ والتحلل من اتباعه ووجوب طاعته، من هنا كان لا بد من مناقشة هذه المسألة مناقشة علمية منطقية؛ لبيان وجه الحق والصواب فيها.

Abstract

This study investigates the motives behind the Jews' rejection and of the concept of abolition which constitutes one of the fundamental features in Qur'an and in the sacred books of the previous monotheist religions i.e. Judaism and Christianity. The Jews justify their rejection of abolition by claiming that if it is accepted as a matter of belief, then it implies that God should of necessity be accused of ignorance, imperfection, and contradiction. The need for investigating abolition as a matter of belief in the holy scriptures of the monotheist religions is justified on the basis of the fact the Old Testament contains numerous texts which attribute to God such human qualities as incompetence and ignorance, besides those claiming that God has granted the Jews the liberty to trifle with him, and to contradict him. It is thus essential to explore the real motives that the Jews harbor for their rejection of abolition.

The study concludes that the Jews have used their rejection of abolition as a means for defending their rejection of Prophet Muhammad as a messenger of God, since he was not a Jew by birth, and despite all the miracles, and all the proofs of his prophethood that he confronted them with. Furthermore, despite their full knowledge that he is truly the prophet of God, and despite the fact that they were as certain of his prophethood as they were certain about the blood relationships between them and their children, they disputed and denied his prophethood. Instead of believing in the prophethood of Muhammad which they know to be perfectly true, the Jews favored to continue their claims in believing

* أستاذ مساعد، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة مؤتة.

in the teachings which they believe Moses came with. Their claim of believing in what was revealed to Moses as being eternal has been used by the Jews as a way for justifying their rejection of Prophet Muhammad and for their refusal to follow his religion. This study aims at investigating this issue in an attempt at distinguishing the facts and the falsehoods that surround it.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن سار على نهجه وتبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الإيمان برسول الله تعالى وأنبيائه جميعاً ركن لازم من أركان الإيمان بالله تعالى؛ والإيمان بالحق تعالى يستوجب منا تصديقهم وطاعتهم وتوقيرهم كلهم؛ لأنهم مرسلين من عند الله تعالى بدين واحد لإرشاد الخلق إلى طريق الحق وصراطه المستقيم، قال تعالى: ﴿أَمَّا الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْهُ وَكُتِبَ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وأمر الله تعالى عباده المؤمنين أن يقولوا: ﴿أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نَفَرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

ولما ختم الله تعالى النبوة بمحمد ﷺ جعل شريعته خاتمة الشرائع السماوية، ونظراً إلى كونه ﷺ آخر الرسل وخاتمة ورسلته خاتمة الرسالات وآخرها، كان لا بد من أن يتوجه الخطاب فيها للناس كافة؛ حيث اتسمت دعوته بالعموم والعالمية في الزمان والمكان للعرب والعجم وإلى قيام الساعة، في حين كان الأنبياء قبله يُبعث كل نبي إلى قومه خاصة بشريعة خاصة، عن جابر ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي؛ نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأَحَلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تُحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»^(١)، وكان لا بد كذلك أن تنسم شريعته ﷺ بالكمال والشمول لكل مناحي الحياة؛ ليتحقق فيها معنى صلاحها لكل زمان ومكان.

والنتيجة المنطقية اللازمة لذلك، أن تأتي شريعته ناسخة للشرائع السابقة عليها، فإذا ثبت أنه ﷺ رسول الله وخاتم النبيين فلا يتصور مجيء شرع ناسخ لشريعته؛ ولذلك لا يعد الإيمان بنبوته ﷺ كافياً حتى يضاف إليه الإيمان بأن ما بُعث به من الشرع ناسخ لما كان قبله من شرائع الأنبياء، وأن شريعته باقية خالدة لم تُنسخ، وتلك قضية أساسية في عقيدة المسلم لا يجوز تجاوزها.

وقد خالف اليهود في ذلك حيث أنكروا نبوة محمد ﷺ وشريعته وكذبوه رغم كل الدلائل والمعجزات التي جاءهم بها، وأنكروا نسخ الشرائع تأكيداً على موقفهم هذا من نبوة محمد ﷺ وشريعته، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]، ولا غرو فهذا طبعهم ودينهم مع أنبياء الله تعالى بالاعتداء والتكذيب والإيذاء، إذ قال الله تعالى منكرًا عليهم: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

أهمية البحث والهدف منه.

إنكار النسخ عند اليهود أُتخذ وسيلة للطعن في نبوة محمد ﷺ وشريعته وإثارة الشبهات حولها، حيث جاء هذا البحث ليُجَلِّي البعد العقدي في مسألة النسخ وعلاقته القوية بركن الإيمان بالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، علّه يغطي النقص الحاصل في بابهِ، وليكون نموذجاً في مناقشة وتفنيد شبهات الطاعنين في أشخاص الأنبياء والمنكرين لدعواتهم بحجة اختلافها في جوهرها أو التناقض فيما بينها؛ كما يفعل اليهود الذين يزعمون تمسكهم بشريعة موسى ﷺ معتقدين تأييدها، ولكنهم في الوقت نفسه ينكرون نبوة محمد ﷺ وشريعته، ولو كانوا حقاً صادقين في دعواهم لانتهوا ضمناً إلى الإيمان بمحمد ﷺ وتصديقه بما جاء به؛ لأنه جاء مصداقاً لما بين يديه من التوراة والإنجيل.

الدراسات السابقة.

لم أجد من أفرد هذه القضية ببحث أو دراسة يركز فيها على الدوافع العقدية من إنكار النسخ في الشرائع عند اليهود؛ إذ إن أغلب من يتطرق لهذه المسألة لا يلتفت إلى البعد العقدي لموقف اليهود منها، وإنما يتناولها في سياق الحديث عن خلافت الفقهاء أو المفسرين فيها، مع أن خلاف المسلمين مع اليهود هو خلاف في الأصول قبل أن يكون خلافاً في الفروع.

منهج البحث.

يعتمد البحث منهجاً علمياً يجمع بين النقد والتحليل والمقارنة والاستنباط؛ وذلك بتحليل الآراء ومقارنتها بعد عرضها، ثم بيان الأسس والمنطلقات التي قامت عليها وتوجيه النصوص المتعلقة بها ومناقشتها مناقشة علمية، كل ذلك مع الحرص على عرض أفكاره بأسلوب منطقي واضح يتسم بالموضوعية ومراعاة الأمانة العلمية عند مناقشتها، الأمر الذي كان يقتضي من الباحث رد الأفكار إلى أصحابها والاهتمام بتوثيقها من مصادرها بعد الرجوع إليها مباشرة لا بواسطة.

خطة البحث.

جاءت خطة البحث في مقدمة وخمسة مطالب وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وبينت فيها أهمية الموضوع ومبررات اختياره والكتابة فيه، مع توضيح المنهج الذي اعتمده الباحث في دراسته.

التمهيد: العلاقة بين الأنبياء في الدين والشرائع.

المطلب الأول: مفهوم النسخ، وحقيقة موقف اليهود منه.

المطلب الثاني: الدوافع العقدية لموقف اليهود من النسخ.

المطلب الثالث: مناقشة اليهود في إنكارهم جواز النسخ عقلاً.

المطلب الرابع: مناقشة اليهود في اعتقادهم تأييد شريعة موسى ﷺ.

المطلب الخامس: نبوة محمد ﷺ من نصوص العهد القديم.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي انتهت إليها في البحث.

سائلاً الله العليّ القدير أن يوفقنا لما يحب ويرضى، إنه سميع مجيب وبالإجابة جدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد.

إن بيان العلاقة بين الأنبياء والرسل في الدين والشرائع ضروري؛ لبيان موقف المؤمن الصحيح من الأنبياء والرسل -عليهم الصلاة والسلام-، ومنطلق مهم لفهم طبيعة الدعوة التي جاعوا بها وتحقيق الهدف والغاية المنشودة من بعثهم والإيمان بهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [١٩: آل عمران]، وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [٣: المائدة]، ومن مطلق هاتين الآيتين نعلم أن الدين عند الله تعالى هو الإسلام الذي رضىه لعباده وبعث به أنبياءه ورسله -عليهم الصلاة والسلام-، وأمرهم بتبليغه ودعوة أقوامهم إليه.

وقد بين الله تعالى للناس أن محمداً ﷺ لم يكن بدعاً من الرسل فيما جاء به من الدين؛ إذ لم يأت بدين جديد وإنما جاء بدين الإسلام الذي بُعث به إخوانه الأنبياء الذين سبقوه، وأن الله تعالى شرع لأمرته من الدين ما بعث به الأنبياء من قبله، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [١٣: الشورى]، والشاهد من ذلك، أن جميع الرسل جاؤوا بدين واحد هو دين الإسلام الذي يقوم على أساس التوحيد، لهذا أنكر الله تعالى على الناس أن يتخذوا ديناً غيره، قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [٨٣: آل عمران]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [٨٥: آل عمران].

والسؤال، ما العلاقة بين شريعة محمد ﷺ وشرائع إخوانه الأنبياء الذين سبقوه؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد أن أبين أن دعوات الأنبياء كانت تتضمن نوعين من التشريعات:

النوع الأول: تشريعات خالدة لا تتغير باختلاف الزمان والمكان تشمل أصول الدين وأركان الإيمان والأمر بفرائض الأخلاق والنهي عن ذميمةا وهداية الناس إلى الصراط المستقيم الذي يحقق لهم الخير والسعادة في الدنيا والآخرة.

والنوع الثاني: تشريعات موقوتة بأجل محدودة تنتهي بانتهاء وقتها، وهي المتعلقة بفروع الأحكام التكليفية ذات الصبغة العملية من العبادات والمعاملات التي تمثل التفاصيل الجزئية المنظمة لتصرفات الناس وعلاقات الأفراد بعضهم أو فيما بينهم، ولذلك قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [٤٨: المائدة].

حيث تتفق دعوات الأنبياء وتتشابه في الجانب الأول؛ نظراً لأنه يمثل المقاصد العامة للشرائع السماوية الدالة على وحدة مصدرها بوصفها حقائق ثابتة لا تتغير ولا يطرأ عليها نسخ أو تبديل، حتى إذا تناسى الناس ذلك جاءت الشريعة اللاحقة تُذكّر به وتؤكد عليه، أما الجانب الثاني: فعلى النقيض من الجانب الأول يبقى عرضة للتغيير والتبديل تبعاً لتطور الحياة البشرية ومستجداتها، مما يعني اختلاف مصالح العباد وحاجاتهم؛ لأن مصالح العباد تتغير بتغير الأحوال والأزمان وهذا يقتضي تغيير الأحكام تبعاً لتغير المصالح، لذلك كانت تختلف الشرائع السماوية في الأحكام والتشريعات، بحيث يُنسخ التشريع السابق، وتأتي الشريعة اللاحقة بما هو أوفق بالأوضاع الناشئة والظروف الطارئة بحسب الزمان والمكان، ولما بُعث محمد ﷺ وكان خاتم النبيين كانت رسالته خاتمة الرسالات وناسخة لكثير من أحكام الشرائع السابقة.

ولا ننكر هنا، أن الشرائع السماوية كلها صدق وعدل في جملتها وتفصيلاتها، وأنّ كلها يُصنّف بعضها، ولكنه تصديق من اللاحق للسابق مع الإذن ببقائه واستمراره في حدود ظروفه الماضية؛ لأن نسخ المتأخر للمقدم لم يكن نقضاً له ولا إنكاراً للحكمة من تشريعه في إبان زمانه وإنما وقفاً به عند وقته المناسب وأجله المقدر^(١)، "وجملة القول أن دين الله تعالى على السنة أنبيائه واحد في أصوله ومقاصده، وهي توحيد الله وتنزيهه وإثبات صفات الكمال له، والإخلاص له في الأعمال،

والإيمان باليوم الآخر، والاستعداد له بالعمل الصالح، وأما الشرائع فهي مختلفة^(٣).

فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال ﷺ: "أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد"^(٤)، وأخوة الأنبياء هذه تقتضي أن نؤمن بهم جميعاً، لأنهم مرسلين من عند الله تعالى بدين واحد وغاية واحدة، ومعنى الحديث: أن الدعوة إلى توحيد الله وعبادته والإخلاص له وحده لا شريك له، هو قدر مشترك بين الأنبياء في دعواتهم، وإن اختلفت شرائعهم وتباينت في فروع الأحكام، حيث شبه الرسول ﷺ الأنبياء بالإخوة لأب، تأكيداً على اتفاقهم في الدين والعقيدة التي تقوم على أساس توحيد الله تعالى وإفراده بالعبادات والالتقياد له بالطاعات، فعبّر عما هو الأصل المشترك بين الكل بالأب ونسبهم إليه، وعبر عما يختلفون فيه من الأحكام والشرائع المتفاوتة بالأمهات^(٥).

وبإدراك هذه العلاقة بين الأنبياء فيما جاؤوا به، ينتظم المنهج الحق في التعامل مع أنبياء الله تعالى دون أن نفرق بين أحد منهم، بل وتوضح الصورة الكلية حول أصول دعواتهم وفروع شرائعهم التي جاءت؛ لتؤكد على حقيقة واحدة أمروا بتبليغها وحمل الناس على الإذعان لها، ألا وهي الدينونة لله ﻋﻠﻴﻬﻲ ﺍﻟﺪﻳﻨﻮﻧﻪ وحده لا شريك له، وإن نسب إليهم شيء غير ذلك؛ فبسبب تحريف الناس وتلاعبهم بنصوصها لفظاً ومعنى.

المطلب الأول: مفهوم النسخ وحقيقة موقف اليهود منه.

أولاً: مفهوم النسخ:

النسخ لغة: يطلق تارة بمعنى الإبطال والإزالة؛ كما يقال: نسخت الشمس الظل إذا أزالته، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]، ويطلق تارة بمعنى: النقل والتحويل؛ كقولنا: نسخت الكتاب، أي: نقلت ما فيه بإثبات مثله في مكان آخر، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْنِسُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [٢٩: الجاثية]، قال ابن فارس: "نسخ؛ النون والسين والحاء: أصل واحد، إلا أنه مختلف في قياسه، قال قوم: قياسه: رفع شيء وإثبات غيره مكانه، وقال آخرون: قياسه: تحويل شيء إلى شيء"^(٦)، وأما معناه في الاصطلاح فقد تنوعت ألفاظ العلماء في التعبير عنه، وخلاصتها على أنه: رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخ عنه^(٧)، أو هو كما يقول الشوكاني: "رفع حكم شرعي بمثله مع تراخيه عنه"^(٨).

وعليه: فقد يكون النسخ في أحكام الشريعة الواحدة؛ بحيث تنتسخ أحكام سابقة بأحكام لاحقة، وقد يكون بين أحكام شريعتين؛ فتنتسخ اللاحقة منهما السابقة، والمعنى: إبطال الحكم السابق بالحكم اللاحق ديانة وتكليفاً من الشارع الحكيم؛ مراعاة لتحقيق مصالح العباد وحفظها، فإذا كانت المصلحة لهم في تبديل حكم بحكم وشريعة بشرية كان التبديل لمراعاة هذه المصلحة، ولولا ورود الناسخ لكان الحكم باقياً مستمراً.

ثانياً: حقيقة موقف اليهود من نسخ الشرائع وحججهم:

يؤمن اليهود بأن كتابهم المقدس معصوم، وثابت إلى الأبد، وغير قابل للنقض، ومع أن هناك بعض الاختلافات بين فرق اليهود وطوائفهم القديمة والمعاصرة في ترتيب أسفار الكتاب المقدس أو الاعتراف بقانونية بعض الأجزاء^(٩)، لكنهم يجتمعون على أن التوراة كلام الإله كتبها حرفاً وحرفاً وأوحى بها إلى موسى ﷺ، وأن قيمها خالدة أزلية تنطبق على كل العصور، وأن موسى ﷺ جاء بشريعة مؤبدة لم تنتسخ، يقول موسى بن ميمون: "وكذلك قاعدة شريعتنا أنه لا يكون غيرها أبداً؛ فلذلك بحسب رأينا لم تكن ثم شريعة ولا تكون غير شريعة واحدة وهي شريعة سيدنا موسى"^(١٠)، وقال في مقدمة شرحه

على المشناة: "القاعدة الثامنة: هي أن التوراة من السماء يعني من عند الله؛ وذلك بأن يعتقد أن جميع هذه التوراة الموجودة بأبيدينا يومنا هذا هي التوراة المنزلّة على سيدنا موسى، وأنها كلها من العليّ القدير أعني أنها وصلت له كلها من قبل الله"، وقال في القاعدة التاسعة: "النسخ؛ وذلك أن هذه شريعة موسى لا تنسخ ولا تأتي شريعة من قبل الله غيرها ولا يزداد فيها ولا ينقص منها لا في النص ولا في التفسير" (١١).

وبنوا على ذلك إنكار وقوع النسخ في الشرائع بوجه عام؛ قالت الشمعونية (١٢) منهم: باستحالة وقوع النسخ عقلاً وسمعاً، وقالت العنانية (١٣): بجوازه عقلاً، وأنكروا وقوعه سمعاً؛ إذ لم يتعدّ جوازه عندهم الإمكان العقلي فقط، ثم انتقلت آراء العنانية في اليهود القرائين عموماً (١٤)، وأما العيسوية (١٥) فقد قالت: بجوازه عقلاً ووقوعه سمعاً في غير شريعة موسى (عليه السلام)؛ وأنكروا أن تكون شريعة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ناسخة لشريعة موسى (عليه السلام) مع اعترافهم بنبوته، بدعوى أنه بعث إلى العرب خاصة، ولم يكن للناس كافة (١٦).

ويستطيع الباحث أن يلخص موقف اليهود من النسخ إجمالاً في قسمين؛ قسم أنكر جوازه عقلاً ولم يجعله ممكناً، وقسم أجازة عقلاً وأنكر وقوعه سمعاً، وأما العيسوية منهم فلم ينكروه عقلاً أو سمعاً، وإنما اتفق جميعهم مع سائر اليهود على أن شريعة موسى (عليه السلام) مؤبدة لم تنسخ.

محتجين لما ذهبوا إليه بما يأتي:

الحجة الأولى: قالوا: النسخ مستحيل عقلاً من وجوه:

أولاً: لأنه إما أن يكون لحكمة أو مصلحة لم تكن ظاهرة له تعالى من قبل ثم ظهرت فيلزم تجويز البداء على الله تعالى، وإما أن يكون لغير حكمة أو مصلحة فيكون عبثاً، وكلاهما باطل، فما أدى إليهما وهو القول بجواز النسخ كذلك يكون باطلاً (١٧).

ثانياً: ولأن الله تعالى إما أن يكون قد علم الحكم المنسوخ على أنه مؤبد، ثم صيّر غير مستمر، فيلزم من نسجه أحد أمرين باطلين؛ وصفه بالجهل أو التناقض؛ لأن تأييد الحكم يقتضي بقاءه، ولا ريب أن النسخ ينافيه، وإما أن يكون علمه مؤقتاً فلا حاجة لنسخه؛ لأن المؤقت ينتهي بانتهاء وقته، وعندئذ يكون نسجه تحصيل حاصل فيكون عبثاً، وكلاهما في حق الله تعالى باطل، فما أدى إليهما كذلك يكون باطلاً (١٨).

ثالثاً: ولأن النسخ يستلزم اجتماع الضدين؛ ذلك أن الأمر بالشئ يقتضي أن يكون حسناً وطاعةً ومحبواً لله تعالى، والنهي عنه يقتضي أن يكون قبيحاً ومعصيةً ومكروهاً له تعالى، فلو أمر الله بالشئ ثم نهى عنه، أو أمر به بعد النهي عنه، لاجتمعت هذه الصفات المتضادة في الفعل الواحد الذي تعلق به الأمر والنهي، ولو كان كذلك لعدّ الحق باطلاً والباطل حقاً، والطاعة معصية والمعصية طاعة (١٩).

الحجة الثانية: قالوا: موسى (عليه السلام) نبياً حقاً بالإجماع منا ومنكم وبالدلائل الدالة على صدقه في رسالته، وقد نقل عنه نقلاً متواتراً أنه قال: في سفر التثنية: "لَا تَزِيدُوا عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي أَنَا أُوصِيكُمْ بِهِ وَلَا تُنْقُصُوا مِنْهُ، لِتَحْفَظُوا وَصَايَا الرَّبِّ إِلَهُكُمْ النَّبِيِّ أَنَا أُوصِيكُمْ بِهَا" (٢٠)، وبما ورد فيه من قوله: "السَّرَائِرُ لِلرَّبِّ إِلَهِنَا وَالْمُعَلَّنَاتُ لَنَا وَلِبَنِيْنَا، إِلَى الْأَبَدِ لِنَعْمَلَ بِجَمِيعِ كَلِمَاتِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ" (٢١)، وفي سفر إشعيا: "وَأَمَّا كَلِمَةُ إِلَهِنَا فَتَثْبُتُ إِلَى الْأَبَدِ" (٢٢)، وجاء في سفر باروخ: "هَذَا كِتَابُ أَوَامِرِ اللَّهِ وَالشَّرِيعَةُ الَّتِي إِلَى الْأَبَدِ كُلُّ مَنْ تَمَسَّكَ بِهَا فَلَهُ الْحَيَاةُ وَالَّذِينَ يُهْمِلُونَهَا يَمُوتُونَ" (٢٣)، وظاهره على أنه لا ناسخ لشريعته، ولو قيل بنسخها للزم منه أن يكون كاذباً في خبره، وهو محال.

تتلخص دوافع اليهود لإنتكار النسخ بحسب هذه الحجج والشبهات: ينتزیه الله تعالى عن الجهل والبداء والعبث والتناقض، مع التأكيد على أن شريعة التوراة مؤبدة لم تنسخ ولا يجوز ليهودي أن يلتفت إلى غيرها، والسؤال: هل صحيح أن تجويز نسخ الشرائع يقتضي وصف الله تعالى بما لا يليق بجلاله حتى ننكره؟ وهل شريعة التوراة مؤبدة؟ ويقتضينا السلوك العلمي قبل مناقشة ذلك أن أقف في المطلب الآتي مع الدوافع الحقيقية لموقف اليهود من النسخ ولماذا أنكروه.

المطلب الثاني: الدوافع العقيدية لموقف اليهود من النسخ.

بناءً على ما سبق بيانه، يبدو لي أن إنكار النسخ عند اليهود لم يكن غاية بحد ذاته وإنما وسيلة لغاية؛ وهو ما سأبينه تالياً في مناقشتهم، بحيث يمكن أن نجلي دوافع اليهود العقيدية من إنكار النسخ بما يأتي:

أولاً: يرى اليهود أن إنكار النسخ عندهم جاء تأكيداً على كمال الله تعالى وتنزيهاً له عن النقص؛ لأنه بحسب اعتقادهم يستلزم العبث على الحكيم العليم باعتباره تحصيل حاصل لا لمصلحة، أو يستلزم التناقض باجتماع الضدين فيناهي الحكمة؛ وهو لا شك نقص يجب تنزيه الله تعالى عنه، وإذا كان النسخ يقتضي هذه المحالات بحسبهم يجب إنكاره، ويبقى السؤال قائماً: هل صحيح يلزم من النسخ شيء من هذه المحالات على الله تعالى؟

ثانياً: تنزيه الله تعالى عن البداء؛ حيث أنكروا النسخ لما يلزم منه وصف الله تعالى بالجهل؛ إذ يرون أن النسخ يقتضي عدم علمه بالشيء حتى يكون، مما يعني تجويز الجهل عليه، فيلزم وصفه بالبداء، وأصل البداء في الاصطلاح: "عبارة عن الظهور بعد الخفاء"^(٢٤)، أو هو ظهور الشيء واستصوابه بعد خفائه، وحصول العلم به بعد أن لم يكن معلوماً، يقال: بدا لي في الأمر بداءً: إذا أضربته عنه وظهر لي فيه رأي آخر أو تغير رأيي فيه عما كان عليه، والمعنى: نشأ لي فيه رأي جديد^(٢٥)، ولا يخفى - في المحصلة - أن هذا كله يرجع إلى العلم ويستلزم سبق الجهل بعواقب الأمور وعدم العلم بما ستؤول إليه قبل ظهورها، وإذا كان الأصل في الإنسان الجهل والنقص وتجدد العلم والتغير فيه، فمن الطبيعي أن يتغير الرأي لديه ويتبدل عليه فتتغير تبعاً لذلك أوامره ومراداته؛ لأنها تبع لعلمه، أما في حق الله تعالى فقد اتفق العلماء على أن البداء بهذا المعنى مما لا يجوز عليه بحال؛ لأنه وصف يوجب النقص والله تعالى منزّه عن جميع النقائص، وعلمه شامل محيط لا يعتريه الجهل والنسيان، ﷻ عما يصفون.

ثالثاً: إنكار نسخ التوراة وإدعاء تأييدها بحمل في طياته رداً ضمناً على المسلمين في اعتقادهم أن التوراة الأصلية فقدت ولم تعد موجودة؛ حيث يرى المسلمون أن المتداول باسم التوراة إنما هو نسخة محرفة تعرضت للتغيير والتبديل على أيدي البشر ولم تبق على أصلها بل زيد فيها وأنقص منها، ويؤكد هذا الدافع الأصلان؛ الثامن والتاسع من الأصول الإيمانية التي وضعها ابن ميمون للديانة اليهودية حيث يقول فيهما: "التوراة التي بين أيدينا اليوم هي التي أوحى الله بها إلى موسى"، "ويجب الإيمان بأن جميع ما فيها من الله وليس فيها زيادة من البشر"^(٢٦).

رابعاً: القول بتأييد شريعة التوراة وإدعاء عدم نسخها؛ يعني كذلك تبرير وجود العقائد الباطلة والمتناقضة التي تخالف العقل والنقل في نصوصها؛ مما فسح المجال واسعاً للشرح والمفسرين بإسقاط رؤيتهم الدينية الشخصية على نصوص الكتاب المقدس والتلاعب في تفسيرها، وقد كان؛ حيث نشأ في الفكر الديني اليهودي ظاهرة تأويل النص الديني تأويلاً رمزياً مجازياً في مقابل رفض التفسير الحرفي لنصوص التوراة، معتبرين أن أي تعارض بين العقل البشري والنص الديني

النسخ عند اليهود ودوافعه

إنما سببه؛ أخذ العبارات بمقتضاها الحرفي الذي هو من خصائص السذج^(٢٧)، وصاروا يعدون القراءة الحرفية لنصوص العهد القديم في الكتاب المقدس قراءة مرفوضة؛ إذ الهدف ليس تبيان الحقائق بقدر استعمال الاستعارة والتشبيه الذي يجب أن لا يبعد المتعاطي مع النص المقدس في العهد القديم عن الأهداف الأساسية للنص^(٢٨)؛ ولا أحد يعرف الطريقة التي انتقل بها الوحي من الله إلى النبي إلا النبي نفسه، وبذلك يكون اللفظ عندهم بشرياً والمعنى إلهياً، بحيث أعطي الحق للهيئات الدينية أن تقوم بتوجيه نصوص العهد القديم توجيهاً يخدم أغراضهم وسياساتهم دون الحاجة إلى إنكاره أو إلغائه باعتباره عندهم نصاً مقدساً ثبت بالوحي.

خامساً: ويهدفون من وراء إنكار النسخ كذلك نفي التعارض بين الإيمان بمعجزة موسى ﷺ وعدم الإيمان بمعجزة النبي ﷺ؛ رغم ثبوت خرق العادة في المعجزتين، لذلك حاول اليهود التغطية على هذا التناقض بإنكار النسخ؛ ظناً منهم أنه يكفي لتبريره والتسليم به، قال ابن ميمون: "لأننا لا نؤمن بموسى بسبب معجزاته، فلا شيء يجبرنا على إجراء مقارنة بين معجزاته ومعجزات الآخرين، فمرد تقننا الراسخة وإيماننا الثابت إلى الأبد بموسى هو حقيقة أن أجداننا إضافة له أيضاً، سمعوا الحديث الإلهي على سبيل... نحن لا نصدق عقائد من يصنع المعجزات، بالطريقة ذاتها التي نتق بها بحقيقة موسى معلماً، ولا مجال للمقارنة بينهما"^(٢٩).

ولا أدري أي ثقة بدعوة نبي ستبقى، إذا أهمل دليل النبوة وطريق ثبوتها وهي المعجزات، علماً بأن المعجزات ليست هي المسلك الوحيد لإثبات النبوة، وأنه لا فرق في قضية العقل بين موسى ﷺ وغيره من الأنبياء إذا أتى ببرهان، فإذا ثبتت نبوة محمد ﷺ بمثل ما ثبت به نبوات الأنبياء قبله وبأعظم من ذلك، يتبين أن التكذيب بنبوة محمد ﷺ مع التصديق بنبوة غيره في غاية التناقض والفساد، وأنه ما من طريق يعلم بها نبوة غيره إلا ونبوته ﷺ تعلم بمثل تلك الطريق وبأعظم منها، فلو لم تكن نبوته وطريق ثبوتها إلا مثل نبوة غيره وطريق ثبوتها، لوجب التصديق بنبوته كما وجب التصديق بنبوة غيره، فكيف إذا كانت نبوته ﷺ ثابتة من وجوه متعددة بالحس والمعنى؟ ومعجزاته شاهدة على نبوته إلى قيام الساعة.

سادساً: ويتضمن أيضاً إنكار نبوة محمد ﷺ ورسالته والظعن في شريعته؛ مما يعني لديهم التصل من تبعة طاعته والإيمان بما جاء به؛ الأمر الذي يفسر لماذا ينكرون بشدة ولا يعترفون بالفقرات العديدة من الكتاب المقدس التي تشير إلى نبوة محمد ﷺ، ويعلنون أنها واهية تنطوي على مغالطة كبيرة، وأن المرتدين من اليهود أنفسهم الذين يخدعون الآخرين بهذه الحجج لا يؤمنون بها، وإنما يفعلون ذلك ويتظاهرون به لكسب الحظوة في أعين الأغيار عن طريق البرهان بأنهم يؤمنون بعبارة القرآن القائلة أن محمداً مذكور في التوراة، وهو أمر بسببه أجبروا على اتهامنا بأننا بدلنا التوراة^(٣٠)، ولعل هذا ما يمثل موقفاً عاماً تجاه نبوة محمد ﷺ وشريعته لدى فرق اليهود المتقدمين والمتأخرين على اختلاف مذاهبهم الفكرية والدينية؛ ذلك أن اعترافهم بنبوة محمد ﷺ وعموم رسالته يلزمهم بوجوب طاعته والإقرار بأن شريعته ناسخة لشريعة موسى ﷺ، لذلك رفضوا مبدأ نسخ الشرائع كحقيقة تبين زيفهم وتكشف عن تحريفاتهم وأباطيلهم^(٣١).

سابعاً: ولا يخفى أن التمسك بأبدية التوراة وإنكار نسخها بهدف كذلك إلى إنكار عموم رسالة محمد ﷺ، والظعن في شريعته وإنكار خلودها ونسخها لغيرها؛ إذ يرى بعضهم كما وجدناه من مذهب اليهود العيسوية، الذين قالوا: لا سبيل إلى إنكار نبوته ﷺ؛ لأن نبوته ثبتت بالبراهين والمعجزات التي أيده الله تعالى بها، وبشّر التوراة بمجيئه، ولكن أيضاً لا سبيل إلى القول بعموم رسالته؛ لأن ذلك يعني الاعتراف بأن شريعته ناسخة لشريعة موسى ﷺ، قال ابن ميمون: "ونقول الآن

إنه أكد لنا أنه لم تنق في السماء شريعة أخرى يمكن أن تنزل لاحقاً، بل لن توجد شريعة إلهية أخرى^(٣٢)، ويقصد شريعة أخرى غير شريعة موسى عليه السلام.

ولا معنى للاعتراف بنبوته ﷺ مع إنكار عموم دعوته؛ لأن ذلك تكذيب له وردّ للحجج القاطعة التي جاء بها؛ ذلك أن تسليمهم برسالته ﷺ واعترافهم بأنه نبي مؤيد بالوحي والمعجزات يلزمهم أن يصدقوه بكل ما جاء به ومن ذلك إخباره بعموم دعوته، أما أن يؤمنوا برسالته ثم لا يصدقوه فيما جاء به فذلك تناقض ومكابرة منهم لأنفسهم؛ حيث دلت الدلائل العقلية والنقلية على أنه مبعوث إلى الناس كافة، بل إلى الثقيلين وليس إلى العرب خاصة، وأنه خاتم النبيين لا نبي بعده، وشريعته خالدة ناسخة لغيرها من الشرائع ولا ناسخ لها، وقد أخبر بذلك بحيث لا يحتمل التأويل وأظهر المعجزة على وفقه، وشهد كتابه المعجز بذلك قطعاً^(٣٣).

ثامناً: إن اعتقاد اليهود بأن تورا موسى عليه السلام لا يمكن استبدالها أو تغييرها، يعبر عن بعد اجتماعي سياسي في الديانة اليهودية، ويعد مظهراً من مظاهر صياغة العقيدة اليهودية صياغة أيديولوجية تمثل ترجمة دينية للنزعة العنصرية المتأصلة في نفوس اليهود أينما وجدوا وحيثما كانوا والتي تأبى عليهم الانخراط في المجتمعات التي يعيشون فيها، والغرض من ذلك الحفاظ على التماسك الداخلي للمجتمع اليهودي والهوية اليهودية التي عمادها الدين؛ حيث يحرصون دائماً على خصوصيات تميزهم عن غيرهم، كما يقول ابن ميمون: "إننا لا نتبع شرائع غير اليهود ولا نتشبه بهم في ملابسهم وشعارهم... ويجب أن يكون الإسرائيلي مختلفاً ومميزاً عن الآخرين في ملبسه وفي سائر أعماله مثلما هو مختلف عنهم في علمه وآرائه"^(٣٤).

وبذلك، لا يكون اعتقاد اليهود بأبديّة التوراة وعدم نسخها مجرد أصل ديني إيماني وحسب، بل هو أصل سياسي اجتماعي بامتياز، في مواجهة ارتداد اليهود عن دينهم وتأثرهم بالأوساط الثقافية والدينية والفكرية المغايرة لهم في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها في فترات الشتات، ويبدو أن اليهود يتقنون فن استغلال الأزمات وتوجيه الأحداث لخدمة عقيدتهم الدينية وإستراتيجياتهم السياسية والاجتماعية، خبروا ذلك منذ وقوعهم في السبي البابلي وفترات الشتات التي حلت بهم، لذلك كانوا يؤكّدون لأتباعهم دائماً أن ديانتهم هي الحق الثابت الذي لا يتغير، وعليهم التمسك بها وعدم الانفلات منها مهما أجبروا على الارتداد عنها.

ولا شك أنه كان لهذه الأيديولوجية دورها في رفع معنويات اليهود والشد من عزميتهم، وهو ما كان يعبر عنه فيلسوف اليهود ابن ميمون، بقوله: "لا تجعلوا الاضطهادات المتعاقبة أو تسلط العدو عليكم أو ضعف شعبنا يربكم فهذه التجارب مصممة لاختبارنا وتثقيتنا بحيث لا يتمسك بديانتنا ويبقى ضمن القطيع إلا القديسين والأتقياء الذين هم من نسل يعقوب"^(٣٥)، وهذا ما يؤكد سعي اليهود جاهدين إلى استثمار الدين استثماراً سياسياً لخدمة يهوديتهم في مواجهة التيارات الفكرية التي تغاير تفكيرهم العقدي أو تختلف معه، والظروف والأحداث التاريخية التي مرت بهم في آنٍ معاً، والنتيجة التي يريدون أن ينتهوا إليها هي ما دامت شريعة موسى عليه السلام مؤيدة لم تنسخ ولن تنسخ؛ إذ لا يجوز لليهودي أن يلتفت إلى غيرها أو ينفلت منها، وهذا بالنتيجة كذلك يمثل دافعاً نفسياً يرسخ موقفهم من الآخرين والانغلاق على الذات في التدين؛ فالإله خاص بهم وهم شعبه المختار، بله ما يكشف عن طبيعة نفسية خاصة من طبائع اليهود المتأصلة فيهم تقوم على تزوير الحقائق وتحريفها.

المطلب الثالث: مناقشة اليهود في إنكار جواز النسخ عقلاً.

أولاً: مناقشة الشبهات التي انطلقوا منها.

أما شبهاتهم في إنكار جواز النسخ عقلاً على ما سبق بيانه في الحجة الأولى، فتتلخص بقولهم: النسخ مستحيل عقلاً؛

النسخ عند اليهود ودوافعه

إما لما يلزم منه وصف الله تعالى بالجهل والبداء، أو لما يلزم منه تجويز العيب على الحكيم العليم بوصفه تحصيل حاصل لا لمصلحة، أو لما يلزم منه اجتماع الضدين فيقتضي التناقض، والسؤال: هل صحيح يلزم من النسخ شيء من هذه المحالات على الله تعالى؟.

أما **الشبهة الأولى**؛ فالنسخ فيها ناقص؛ والأولى أن يقال: النسخ إما أن يكون لحكمة كانت معلومة له من قبل، أو ظهرت له بعد أن كانت خافية عليه، أو لغير حكمة، فإذا بطل الثاني والثالث من هذه الاحتمالات لاستحالتها في حق الله تعالى تعين الأول منها؛ لأن نسخ الله تعالى ما شاء من أحكامه مبني على حكمة معلومة له لم تكن خافية عليه، غاية ما في الأمر أن مصالح العباد تتجدد بتجدد الأزمان وتختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، وأسراره وحكمه لا تنتهي ولا يحيط بها سواه، فإذا نسخ حكماً بحكم كان لحكمة جديدة غير حكمة الحكم الأول^(٣٦)، قال الأمدى: "وإذا عرف جواز اختلاف المصلحة باختلاف الأزمان، فلا يمتنع أن يأمر الله تعالى المكلف بالفعل في زمان لعلمه بمصلحته فيه، وينهاه عنه في زمن آخر؛ لعلمه بمصلحته فيه، كما يفعل الطبيب بالمريض حيث يأمره باستعمال دواء خاص في بعض الأزمنة، وينهاه عنه في زمن آخر بسبب اختلاف مصلحته عند اختلاف مزاجه، وكما يفعل الوالد بولده من التأديب له وضربه في زمان، واللين له والرفق به في زمان آخر على حسب ما يترأى له من المصلحة، ولهذا خص الشارع كل زمان بعبادة غير عبادة الزمن الآخر"^(٣٧).

وأما **الشبهة الثانية**؛ فيقال في الجواب عنها: أنه قد سبق في علم الله تعالى أن الحكم المنسوخ مؤقت لا مؤبد، ولكنه علم بجانب ذلك أن تأقيته إنما هو بورود الناسخ لا بشيء آخر، وهذا لا يمنع النسخ بل يوجبه؛ لأن ورود الناسخ محقق لما في علمه لا مخالف له، شأنه تعالى في الأسباب ومسبباتها وقد تعلق علمه بها كلها، فيكون النسخ بيان بالنسبة إلى الله تعالى، رفع بالنسبة إلينا^(٣٨)، ولا تناقض فيه، وإنما التناقض في رفع الوجوب بعد تأييده، كما إذا قيل: الوجوب أبداً ثم نسخ فيكون زمان لا وجوب فيه، وهذا لا نزاع في امتناعه، وهو المراد بقولهم: إن النسخ ينافي التأييد، وعليه يبتنى امتناع نسخ شريعتنا^(٣٩).

وأما **شبهتهم الثالثة**؛ فقد بنوها على اعتقادهم بكون الحُسْنُ والقُبْحُ في الأفعال صفتين ذاتيتين (عقليين)، والراجح أن الحسن والقبح ليسا من صفات الأفعال الذاتية حتى تكون صفة ثابتة فيها لا تتغير، بل هي تابعة لتعلق أمر الله بالفعل أو نهيه عنه، وعلى هذا يكون الفعل محبوباً وحسناً وطاعة لله ما دام مأموراً به من الله تعالى، وقد يكون الفعل نفسه قبيحاً ومعصية ومكروها له تعالى عندما يكون منهيّاً عنه، وبناء عليه لا يتحقق اجتماع الضدين في النسخ؛ لأن الوقت الذي يكون فيه الفعل حسناً غير الوقت الذي يكون فيه قبيحاً^(٤٠).

قال الجويني: "العقل لا يدل على حُسْن شيء ولا قبحه في حكم التكليف، وإنما يُتلقى ذلك التحسين والتقبيح من موارد الشرع وموجب السمع، وأصل القول في ذلك: أن الشيء لا يَحْسُنُ لنفسه وجنسه وصفة لازمة له، وكذلك القول فيما يقبح، وقد يَحْسُنُ في الشرع ما يَفْجَحُ مثله المساوي له في جملة أحكام صفات النفس، فإذا ثبت أن الحُسْنَ والقُبْحَ عند أهل الحق لا يرجعان إلى جنس وصفة نفس، فالمعنى: بالحسن ما ورد الشرع بالثناء على فاعله، والمراد بالقبيح ما ورد الشرع بنم فاعله"^(٤١).

وبالجملة: لا يترتب على النسخ شيء من هذه المحالات التي عدوها دوافعاً لإنكار النسخ، بل لا محذور عقلي فيه، وكل ما كان كذلك فهو جائز عقلاً؛ وكيف يكون محظوراً عقلاً، ونحن نشاهد أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والأحوال؛ فالطبيب يأمر مريضه بتناول الدواء ما دام مريضاً، ثم ينهاه عنه إذا شفي من مرضه وعاد سليماً، والمربية تقدم إلى طفلها أحف الأغذية من لبن ونحوه دون غيره، فإذا ترعرع ودرج حرمت عليه المراضع، ثم انتقلت به إلى غذاء غير

اللين ونحوه، وهكذا تنتقل به من الخفيف إلى الثقيل، ومن الثقيل إلى الأثقل، تبعاً لتدرجه في مدارج القوة والنضج، والمعلم يتعهد تلاميذه البادئين بأسهل المعلومات، ثم يتدرج بهم من الأسهل إلى السهل، ومن السهل إلى الصعب، ومن الصعب إلى الأصعب، حتى يصل بهم إلى أدق النظريات، مقتفياً في ذلك آثار خطاهم إلى السمو الفكري والكمال العقلي، كذلك الأمم تتقلب كما يتقلب الأفراد في أطوار شتى، فمن الحكمة في سياستها وهدايتها أن يصاغ لها من التشريعات ما يناسب حالها في الطور الذي تكون فيه، حتى إذا انتقلت منه إلى طور آخر لا يناسبه ذلك التشريع الأول، حُقَّ أن يصاغ لها تشريع آخر يتفق وهذا الطور الجديد، وإلا لاختل ما بين الحكمة والأحكام من الارتباط والإحكام، ولم يجر تدبير الخلق على ما نشهده من الإبداع ودقة النظام^(٤٢).

ثانياً: النسخ لا يستلزم البداء.

انفق العلماء على تنزيه الله تعالى عن البداء؛ لأنه وصف يوجب النقص والله تعالى منزّه عن جميع النقائص، وعلمه شامل محيط لا يعتريه الجهل والنسيان، ﷻ عما يصفون، وإذا كان الله تعالى يفعل ما يشاء ويختار بعلمه السابق، فله أن يأمر عباده بما يشاء وينهاهم عما يشاء في الوقت الذي يشاء، لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه، ولا ملزم يلزمه برعاية مصالح عباده.

وعليه، فلا يستلزم النسخ شيئاً من البداء أو الجهل في حق الله تعالى^(٤٣)، بل إن الربط بين النسخ والبداء لا يقوم على أساس علمي؛ لأن تأقيت الحكم بوقت ثم رفعه والإتيان ببديل منه لأجل معلوم كل ذلك يكون في علم الله تعالى منذ الأزل، ولا يتغير علم الله فيه قبل التشريع أو أثناءه أو بعد النسخ، وما ينسخه الله تعالى من الأحكام ويثبتها إنما هو على قدر المصالح لا أنه يبدو له من الأحوال ما لم يكن بادياً، والبداء في ذلك للبشر وليس لله تعالى؛ لأن البشر هم الذين لا يعلمونه إلا بعد حصوله، سيما وأن الأمر بالشيء في النسخ يكون في وقت ثم النهي عنه يكون في وقت آخر وعلى وجه آخر، ومعلوم أن البداء لا يكون بداءً إلا عند اعتبار أمور؛ أن يكون المكلف واحداً، والفعل واحداً، والوقت واحداً، والوجه واحداً، ثم يرد الأمر بعد النهي أو النهي بعد الأمر، ولا بد من اعتبار هذه الأمور الأربعة، ولو تغير واحد من هذه الأمور الأربعة خرج عن كونه بداءً^(٤٤)؛ لذلك لا يلزم من تجويز النسخ القول بتجويز البداء على الله تعالى؛ لأنه لا يعدو عن كونه بياناً لمدة الحكم الأول على نحو ما سبق في علم الله تعالى ونقلاً للعباد من عبادة إلى عبادة ومن حكم إلى حكم لضرب من المصلحة إظهاراً لحكمته وكمال ربوبيته.

وبهذا، يتبين لنا أن إنكار نسخ الشرائع عند اليهود بدعوى أن النسخ يلزم منه القول بالبداء هو حجة باطلة، وإن كان ظاهر كلامهم أنهم يُنزهون الله تعالى عن البداء ولا يقولون به؛ ذلك أنهم ينسبون إلى الله تعالى في كتبهم ما هو أشنع من القول بالبداء؛ إذ جاء في أسفارهم الكثير من النصوص التي تنفي علمه تعالى بما يكون حتى يكون، ويفهم منها صراحة نسبة البداء إليه^(٤٥)، بل أشد منه؛ فقد وصفوا الرب جل وعلا بالجهل والندم والتأسف على ما يصدر منه من أفعال لا يعلم عاقبتها فيتراجع عنها، وهو لا شك من تحريفاتهم، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، وهناك نصوص كثيرة من الكتاب المقدس تصوّر الرب ﷻ بأنه يخطئ ويندم في مواضع كثيرة لا تعد ولا تحصى؛ جاء في سفر التكوين: "ورأى الله كل ما عمله؛ فإذا هو حسن جداً"^(٤٦)، فهل كان الله تعالى يخلق ولم يكن يعلم أنما يخلقه حسناً أم لا؟ حتى بدا له بعد ذلك أن ما عمله حسن جداً، وجاء فيه أيضاً: "ورأى الربُّ أنَّ شَرَّ الْإِنْسَانِ قَدْ كَثُرَ فِي الْأَرْضِ، وَأَنَّ كُلَّ تَصَوُّرِ أَفْكَارٍ قَلْبِهِ إِنَّمَا هُوَ شَرٌّ كُلَّ يَوْمٍ، فَحَزَنَ الرَّبُّ أَنَّهُ عَمِلَ الْإِنْسَانَ فِي الْأَرْضِ، وَتَأَسَّفَ فِي قَلْبِهِ، فَقَالَ الرَّبُّ: أَمْحُو عَنْ وَجْهِ الْأَرْضِ الْإِنْسَانَ الَّذِي خَلَقْتُهُ،

الإنسان مع بهائم ودبابات وطيور السماء، لأنني حزنت أني عملتهم" (٤٧).

وفي سفر الخروج: "قال الرب لموسى: رأيت هذا الشعب وإذا هو شعب صلب الرقبة، فالآن انزكني ليحمني غضبي عليهم وأقضيهم، فأصيرك شعباً عظيماً، فتضرع موسى أمام الرب إلهه، وقال: لماذا يا رب يحمني غضبك على شعبك الذي أخرجته من أرض مصر بقوة عظيمة ويد شديدة؟ لماذا يتكلم المصريون قائلين: أخرجهم بحب ليقتلهم في الجبال، ويقتلهم عن وجه الأرض؟ إرجع عن حمو غضبك، وأندم على الشر بشعبك، أذكر إبراهيم وإسحاق وإسرائيل عبيدك الذين حلفت لهم بنفسك وقلت لهم: أكثر نسلكم كنجوم السماء، وأعطي نسلكم كل هذه الأرض التي تكلمت عنها فيمكونها إلى الأبد، فندم الرب على الشر الذي قال إنه يفعل به شعبه" (٤٨).

وفي سفر أخبار الأيام الأول: "وأرسل الله ملاكا على أورشليم لإهلاكها، وفيما هو يهلك رأى الرب فندم على الشر، وقال للملاك المهلك: كفى الآن، رد يدك" (٤٩)، وفي سفر صموئيل الأول: "وكان كلام الرب إلى صموئيل قائلاً: ندمت على أني قد جعلت شاول ملكاً؛ لأنه رجع من ورائي ولم يقم كلامي، فاغتاظ صموئيل وصرخ إلى الرب الليل كله" (٥٠).

وفي سفر إرميا: "تارة أتكلم على أمة وعلى مملكة بالقلع والهدم والإهلاك، فترجع تلك الأمة التي تكلمت عليها عن شرها فأندم عن الشر الذي قصدت أن أصنعه بها، وتارة أتكلم على أمة وعلى مملكة بالبناء والغرس، فتفعل الشر في عيني فلا تسمع لصوتي فأندم عن الخير الذي قلت إنني أحسن إليها به" (٥١)، وفي نفس السفر: "أنت تركتني، يقول الرب، إلى الزمراء سرت، فأمد يدي عليك وأهلكك، ملئت من الندامة" (٥٢)، وهكذا، يتبين لنا بوضوح أن القول بالبداة في أصله عقيدة يهودية كما تنبئ بذلك أسفارهم، وليس غرضنا هنا الاستقصاء بل التمثيل (٥٣).

فهذه النصوص تصف الرب -جلً وعلا- بالجهل وأنه يخطئ ويندم ويتأسف على ما يصدر منه من أفعال لا يعلم عاقبتها فيتراجع عنها، والسؤال الذي يبتنى على ذلك هو: ماذا يقول اليهود الذين ينكرون النسخ تنزيهاً لله تعالى عن البداة في هذه النصوص، وهم ينسبون إليه ﷻ ما هو أشنع من البداة؟ مما يؤيد ما ذهب إليه أن ما يعلنونه من دوافع لإنكار النسخ ليس هو دافعهم الحقيقي.

المطلب الرابع: مناقشة اليهود في اعتقادهم تأييد شريعة موسى ﷺ.

غاية ما يفهم من النصوص التي ذكرها في الحجة الثانية هو الحض على حفظ الشريعة والالتزام بوصاياها دون الإشارة إلى أبديتها، ولعل ظاهر النصوص الثلاثة الأخرى أدل على المقصود من الأول، ومع ذلك سكت عن مثل هذا الاستدلال شراح الكتاب المقدس، قال القس أنطونيوس فكري: "المعنى العام لهذا النص المقدس أن هناك أسراراً وحقائق خفية من اختصاص الله وحده وليس للإنسان أن يبحث فيها أو يفهمها، وهناك أمور أعلنها الله للإنسان، يرى بعضها في الكون وفي حياته اليومية، وأعلن له بعضها في وحيه المقدس؛ ليؤمن بها ويعمل بموجبها تنفيذاً لوصايا الله وشرائعه" (٥٤)، ويستفاد أن الاحتجاج بها لا يكفي للدلالة على المقصود، لما يأتي:

أولاً: نقد هذه النصوص من حيث السند والمضمون.

في رأي الباحث لا يصح الاستناد إليها في الاحتجاج؛ لأن دعوى تواترها مكابرة؛ إذ لا يسلم ما زعموه من أن التوراة لم تنزل محفوظة في أيديهم حتى يصح الاستدلال بها أو الاستناد إليها في الاحتجاج؛ بل الأدلة العقلية والحسية متضادة على أن التوراة التي أنزلت على موسى ﷺ لم يعد لها وجود، بل أصابها كثير من التغيير والتبديل (٥٥).

علي الفواز

وعلى فرض التسليم بصحتها جدلاً لا يسلم الاستدلال بها على المقصود من حيث المضمون، سيما وأن هذه النصوص تُعارض بنصوصٍ مثلها تنفي بعدم التأييد، بل وتتحدث صراحة عن عهد جديد يأتي ناسخاً لعهد قديم، يمكن أن تعد أدلة قوية على الطابع المؤقت للعهد القديم، منها:

ما ورد في العهد القديم في سفر إرميا قوله: "هَآ أَيَّامٌ تَأْتِي، يَقُولُ الرَّبُّ، وَأَقْطَعُ مَعَ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ وَمَعَ بَيْتِ يَهُودَا عَهْدًا جَدِيدًا، لَيْسَ كَالْعَهْدِ الَّذِي قَطَعْتُهُ مَعَ آبَائِهِمْ يَوْمَ أَمْسَكْتُهُمْ بِيَدِهِمْ لِأَخْرَجَهُمْ مِنْ أَرْضِ مِصْرَ، حِينَ نَقَضُوا عَهْدِي فَرَفَضْتُهُمْ، يَقُولُ الرَّبُّ، بَلْ هَذَا هُوَ الْعَهْدُ الَّذِي أَقْطَعُهُ مَعَ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ بَعْدَ تِلْكَ الْأَيَّامِ، يَقُولُ الرَّبُّ: أَجْعَلُ شَرِيعَتِي فِي دَاخِلِهِمْ وَأَكْتُبُهَا عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَأَكُونُ لَهُمْ إِلَهًا وَهُمْ يَكُونُونَ لِي شَعْبًا"^(٥٦).

وهذا بحسب النص وعد من الله بأن يقطع عهداً جديداً يختلف عن العهد الذي قطعه في جبل سيناء، ويقتبس بولس الرسول في رسالته إلى العبرانيين عن إرميا، قائلاً: "لأنه يقول لهم لائماً هوذا أيام تأتي، يقول الرب: حين أكمل مع بيت إسرائيل ومع بيت يهوذا عهداً جديداً، لا كالعهد الذي عملته مع آبائهم يوم أمسكت بيدهم لأخرجهم من أرض مصر؛ لأنهم لم يثبتوا في عهدي، وأنا أهملتهم، يقول الرب: لأن هذا هو العهد الذي أعهده مع بيت إسرائيل بعد تلك الأيام، يقول الرب: أجعل نواميسي في أذهانهم، وأكتبها على قلوبهم، وأنا أكون لهم إلها وهم يكونون لي شعباً"^(٥٧)، بل يقول بولس في رسالته صراحة: "إِذَا قَالَ جَدِيداً عَتَقَ الْأَوَّلَ، وَأَمَا مَا عَتَقَ وَشَاخَ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْاضْمِحَالِ"^(٥٨).

وكذلك جاء في سفر المزمير: "اقسم الرب ولن يندم أنت كاهن إلى الأبد على رتبة ملكي صادق"^(٥٩)، وفي سفر زكريا: "وَكَلَّمَهُ قَائِلًا: هَكَذَا قَالَ رَبُّ الْجُنُودِ قَائِلًا: هُوَذَا الرَّجُلُ الْغَضْبُ اسْمُهُ، وَمِنْ مَكَانِهِ يَبْثُ وَيَبْنِي هَيْكَلَ الرَّبِّ، فَهُوَ يَبْنِي هَيْكَلَ الرَّبِّ، وَهُوَ يَحْمِلُ الْجَلَالَ وَيَجْلِسُ وَيَسْلُطُ عَلَى كُرْسِيِّهِ، وَيَكُونُ كَاهِنًا عَلَى كُرْسِيِّهِ، وَتَكُونُ مَشُورَةُ السَّلَامِ بَيْنَهُمَا كِلَيْهِمَا"^(٦٠)، حيث تذكر النبوءة أن المسيح هو كاهن على رتبة ملكي صادق، بموجب شريعة موسى، لا بد أن يكون الكهنة من سبط لاوي، لكن النبوءة تذكر أيضاً أن المسيح سيكون سليل داوود من سبط يهوذا، "وَفِيمَا كَانَ الْقَرِيسِيُّونَ مُجْتَمِعِينَ سَأَلَهُمْ يَسُوعُ قَائِلًا: مَاذَا تَظُنُّونَ فِي الْمَسِيحِ؟ ابْنُ مَنْ هُوَ؟ قَالُوا لَهُ: ابْنُ دَاوُدَ"^(٦١)، ومن ثم إذا كان المسيح كاهناً، ولكن من سبط يهوذا، فلا بد من أن الله تعالى كان قد أشار منذ البدء أن يغير شريعة موسى ﷺ.

وتناقش رسالة بولس الرسول إلى العبرانيين ذلك بوضوح؛ حيث جاء فيها: "قَلُّوا كَانِ الْكَهَنُوتِ اللَّائِي كَمَالٌ - إِذِ الشَّعْبُ أَخَذَ النَّامُوسَ عَلَيْهِ - مَاذَا كَانَتِ الْحَاجَةُ بَعْدُ إِلَى أَنْ يَقُومَ كَاهِنٌ آخَرٌ عَلَى رُتْبَةِ مَلِكِي صَادِقٍ؟ وَلَا يُقَالُ عَلَى رُتْبَةِ هَارُونَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَغَيَّرَ الْكَهَنُوتُ، فَبِالضَّرُورَةِ يَصِيرُ تَغْيِيرٌ لِلنَّامُوسِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الَّذِي يُقَالُ عَنْهُ هَذَا كَانَ شَرِيكًا فِي سِبْطِ آخَرَ لَمْ يَلْزِمَ أَحَدٌ مِنْهُ الْمَذْبَحَ، فَإِنَّهُ وَاضِحٌ أَنَّ رُبَّنَا قَدْ طَلَعَ مِنْ سِبْطِ يَهُودَا، الَّذِي لَمْ يَتَكَلَّمْ عَنْهُ مُوسَى شَيْئًا مِنْ جِهَةِ الْكَهَنُوتِ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ وَضُوحًا أَيْضًا إِنْ كَانَ عَلَى شِبْهِ مَلِكِي صَادِقٍ يَقُومُ كَاهِنٌ آخَرَ، قَدْ صَارَ لَيْسَ بِحَسَبِ نَامُوسِ وَصِيَّةِ جَسَدِيَّةٍ، بَلْ بِحَسَبِ قُوَّةِ حَيَاةٍ لَا تَزُولُ؛ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ أَنَّكَ: كَاهِنٌ إِلَى الْأَبَدِ عَلَى رُتْبَةِ مَلِكِي صَادِقٍ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ إِبْطَالُ الْوَصِيَّةِ السَّابِقَةِ مِنْ أَجْلِ ضَعْفِهَا وَعَدَمِ نَفْعِهَا"^(٦٢).

إذاً كان الكهنوت اللاوي كافياً لتلبية احتياجات الإنسان، فلماذا وعد الله بإقامة كاهن مختلف؟ والخلاصة المستفادة من هذا كله: أن عبارات العهد القديم نفسه تدل على أن الله تعالى لم يقصد لشريعة موسى ﷺ أن تكون دائمة أو مؤبدة كما يدعي اليهود، وهذه إشارة صريحة بحسب النصوص وتوضيحاتها على أنها ستتبدل يوماً ما بعهد آخر جديد، والمستفاد: عدم أبديتها.

ثانياً: وقوع النسخ في شريعة موسى عليه السلام بنافي أبيديتها.

إن من يتدبر شريعة موسى عليه السلام سينتهي حتماً إلى الإقرار بوقوع النسخ فيها، ولا شك أن الوقوع أقوى أدلة الإمكان؛ لأنه يستلزم الجواز وزيادة، ومن شواهد وقوعه: الجمع بين الأختين كان مباحاً في عهد يعقوب عليه السلام؛ إذ جُمع بين لبتة وراحيل وكانتا أختين^(٦٣)، ثم صار حراماً في شريعة موسى عليه السلام، إذ جاء فيها: "لَا تَتَزَوَّجُ امْرَأَةً عَلَى أُخْتِهَا لَتَكُونَ ضَرَّةً مَعَهَا فِي أَثْنَاءِ حَيَاةِ زَوْجَتِكَ"^(٦٤)، والزواج بالأخت كان جائزاً في عهد آدم عليه السلام، مع مراعاة اختلاف البطون، وذلك إقامة لاختلاف البطون مقام اختلاف الآباء والأمهات، ثم حرم في شريعة موسى عليه السلام^(٦٥)، بل بإجماع أهل الشرائع كلها من اليهود والنصارى والمسلمين، وكان زواج العمّة مباحاً قبل نزول التوراة بدليل ما جاء في التوراة من أن يوكابد أم موسى عليه السلام كانت عمّة أبيه عמר، جاء في سفر التكوين: "تَزَوَّجَ عَمْرَامُ عَمَّتَهُ يُوَكَابَدَ فَأَنْجَبَتْ لَهُ هَرُونَ وَمُوسَى، وَقَدْ عَاشَ عَمْرَامُ مِئَةً وَسَبْعًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً"^(٦٦)، وهو مما نُسخ بالتحريم بعد ذلك بدليل ما جاء في سفر اللاويين: "لَا تَتَزَوَّجُ أُخْتُكَ ابْنُكَ إِنَّهَا عَمَّتُكَ"^(٦٧)، فإذا لم تكن هذه الصور من الزواج مباحة في تشريعات ما قبل موسى عليه السلام لكانت علاقات محرّمة، وهذا محال عقلاً ومما لا يسمح به الله تعالى على الأقل بالنسبة لذريات الأنبياء والصالحين، إذ تؤكد التوراة في قولها: "لَا يَدْخُلُ ابْنُ زَيْيٍ وَلَا أَحَدٌ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ حَتَّى الْجِيلِ الْعَاشِرِ فِي جَمَاعَةِ الرَّبِّ"^(٦٨)، أن جماعة الرب لا يدخلها غير أنقياء العرق وأطهاره.

وكان العمل في السبت مباحاً قبل موسى عليه السلام، ثم حُرّم في التوراة كما في سفر الخروج: "سِتَّةَ أَيَّامٍ يُصْنَعُ عَمَلٌ، وَأَمَّا الْيَوْمُ السَّابِعُ فَفِيهِ سَبْتٌ عَطْلَةٌ مَقْدَسٌ لِلرَّبِّ، كُلُّ مَنْ صَنَعَ عَمَلًا فِي يَوْمِ السَّبْتِ يَقْتُلُ قَتْلًا"^(٦٩)، ولا ينكرونه، وفي سفر التكوين؛ أن الله تعالى قال لنوح عند خروجه من السفينة: "كُلُّ دَابَّةٍ حَيَّةٍ تَكُونُ لَكُمْ طَعَامًا كَالْعُشْبِ الْأَخْضَرِ دَفَعْتُ إِلَيْكُمْ الْجَمِيعَ"^(٧٠)، ثم اعترفوا بعد ذلك بأن الله حَرَّمَ كثيراً من الدواب على أصحاب الشرائع من بعد نوح ومنهم موسى نفسه^(٧١) عليه السلام؛ بل نجد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَمًا عَلَيْهِمْ شَحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

وكان الطلاق مباحاً عند اليهود^(٧٢)، ثم جاءت شريعة عيسى عليه السلام بتحريمه، ولم تُحْلَلْ إلا بسبب الزنا، وعندما سأل بنو إسرائيل عيسى عليه السلام، لماذا أوصى موسى أن تعطى كتاب طلاق فتطلق؟ قال لهم: "إن موسى من أجل قساوة قلوبكم أنن لكم أن تطلقوا نساءكم، ولكن من البدء لم يكن هكذا، وأقول لكم: إن من طلق امرأته إلا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزني، والذي يتزوج بمطلقة يزني"^(٧٣)، وكذلك الختان كان واجباً في شريعة موسى عليه السلام، بقوله: "هذا هو عهدي الذي تحفظونه بيني وبينكم، وبين نسلك من بعدك: يختن منكم كل ذكر"^(٧٤)، ثم جاء النهي عنه في رسالة بولس إلى أهل رومية^(٧٥).

فهذه بعض شواهد النسخ التي وردت في التوراة^(٧٦)، لا مجال لإنكار أنها نسخ وإن لم يسموها بذلك؛ لأن النصوص في القضية الواحدة منها تتعارض بين حكمين متناقضين لا يمكن الجمع بينهما أحدهما حلال والآخر حرام، مما يلزم منه بطلان أحدهما واستمرار العمل بالآخر، وهو ما يثبت بحق أن النسخ جائز عقلاً؛ بل واقع في شريعتهم فعلاً سواء في أحكام شرائع سابقة نُسخت بشريعة موسى عليه السلام، أو نُسخُ أحكام في شريعة موسى بأحكام وردت في شريعة عيسى عليه السلام، بحيث لا يبقى معنى لإنكاره، ولا يمكن للعقل إلا أن يُسَلِّمَهُ، الأمر الذي يتنافى مع القول أو الاعتقاد بأبيديتها، ولا ينكر مفسرو الكتاب المقدس ذلك عندما يتناولون هذه النصوص بالشرح والتوضيح، بل يسكتون أو يعترفون بأنه كان ثم غير وبُدِّل^(٧٧).

والسؤال: إن لم يكن هذا نسخاً فماذا يكون؟ فإن اعترفوا بوقوعه ناقضوا أنفسهم وكذبوا قولهم، وإن أنكروها لزمهم الاعتراف بوجود التحريف في التوراة، وإن قالوا: يحتمل ذلك أن يكون مقيداً بظهور الشريعة اللاحقة، فلا يكون نسخاً بهذا

الاعتبار، قيل: الأصل عدم التقييد، وإن ادَّعوا أنه كان مقيداً في علم الله تعالى، قلنا: هذا هو عين النسخ الذي تتكرونها؛ لأن الله تعالى إذا أمر بالفعل مطلقاً فهو عالم بأنه سينسخه في وقت نسخه، وتقييده في علمه لا يخرج عن حقيقة النسخ، فيلزمهم عندئذ الاعتراف بوقوع النسخ بين الشرائع، ولا يمكن لهم أن يقولوا: إن النسخ حاصل إلا في شريعة موسى ﷺ؛ لأن ذلك محض التحكم الذي لا دليل عليه، بل الدليل من العقل والنقل على خلافه كما رأيناه.

ثالثاً: إنكار عموم بعثة محمد ﷺ مع القول بنبوته تناقض وتكذيب له.

حيث أنكر العيسوية من اليهود عموم بعثة محمد ﷺ، وقالوا: لا سبيل إلى إنكار نبوته ﷺ؛ لأن نبوته ثبتت بالبراهين والمعجزات التي أيدها الله تعالى بها، وبشّرت التوراة بمجيئه، ولكن أيضاً لا سبيل إلى القول بعموم رسالته؛ لأن ذلك يعني الاعتراف بأن شريعته ناسخة لشريعة موسى ﷺ.

وتبقى دعواهم مقصورة على منع نسخ شريعة موسى بشريعة محمد ﷺ، والمفهوم أنهم يجوزون نسخ الشرائع سمعاً فيما عدا هذه الصورة^(٧٨)، وقد سبق بيان وقوعه في شريعة موسى ﷺ، وإبطال أنها مؤبدة، بحيث لا تبقى لدعواهم قيمة؛ لأن تسليمهم برسالته ﷺ واعترافهم بأنه نبي مؤيد بالوحي والمعجزات يُلْزِمُهُمْ أن يصدقوه بكل ما جاء به، ومن ذلك إخباره بعموم دعوته، أما أن يؤمنوا برسالته ثم لا يصدقوه فيما جاء به فذلك تناقض ومكابرة منهم لأنفسهم؛ حيث دلت الدلائل العقلية والنقلية على أنه مبعوث إلى الناس كافة، بل إلى الثقلين لا إلى العرب خاصة، وأنه خاتم النبيين لا نبي بعده، وشريعته خالدة ناسخة لغيرها من الشرائع ولا ناسخ لها، وقد أخبر بذلك بحيث لا يحتمل التأويل وأظهر المعجزة على وفقه، وشهد كتابه المعجز بذلك قطعاً^(٧٩).

وبالجملة: فإن حياته ﷺ منذ بعثته وحتى وفاته كلها شاهدة على عموم رسالته ﷺ وشمول دعوته جميع البشر وأنها ناسخة للشرائع المتقدمة، دلّ عليه القرآن الكريم والسنة الشريفة وبشر به الرسل قبله، ولا معنى للاعتراف بنبوته مع إنكار عموم دعوته؛ لأن ذلك تكذيب له وردّ للحجج القاطعة التي جاء بها^(٨٠)، وأهل الكتاب يعرفون ذلك كما يعرفون أبناءهم، لذلك يعدّ إنكاره إنكار لما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة، وثبت بالنص والإجماع، وتكذيب لله - سبحانه - ولرسوله ﷺ.

وهكذا، يتبين لنا في نهاية هذا المطلب، أن الغاية الحقيقية من إنكار اليهود للنسخ هي إنكار نبوة محمد ﷺ أو الطعن بعموم رسالته وشريعته، مما يعني لديهم التوصل من تبعية طاعته والإيمان بما جاء به؛ ولعل هذا ما يمثل موقفاً عاماً تجاه نبوة محمد ﷺ وشريعته لدى فرق اليهود المتقدمين والمتأخرين على اختلاف مذاهبهم الفكرية والدينية وليس فقط عند هذه الفرق التي أشرت إليها؛ ذلك أنّ اعترافهم بنبوة محمد ﷺ وعموم رسالته يُلْزِمُهُمْ بوجوب طاعته والإقرار بأن شريعته ناسخة لشريعة موسى ﷺ، لذلك رفضوا مبدأ نسخ الشرائع بوصفه حقيقة تبين زيفهم وتكشف عن تحريفاتهم وأباطيلهم^(٨١)، لذا فالأمر يستدعي أن نقدم الأدلة على نبوة محمد ﷺ من نصوص العهد القديم نفسه في المطلب التالي، زيادة في المناقشة والاحتجاج.

المطلب الخامس: نبوة محمد ﷺ من نصوص العهد القديم.

جاء الإخبار بنبوة محمد ﷺ على لسان موسى ﷺ في العهد القديم، بقوله: "جاء الربُّ من سيناء، وأشرق لهم من سعير، وتلألأ من جبل فاران، وأتى من ربوات القدس، وعن يمينه نارٌ شريعة لهم"^(٨٢)، وفي الإصحاح الثالث من سفر حيقوق، الذي يكاد يكون كله بشارة برسول الإسلام ﷺ: "الله جاء من تيمان، والقدس من جبل فاران سلا، جلّاله عطى السماوات، والأرض امتلأت من تسبيحه، وكان لمعان كالنور، له من يده شعاع، وهناك استنار قدرته"^(٨٣)، وفي سفر

التثنية: أن الله تعالى خاطب موسى ﷺ، بقوله: "أَقِيمْ لَهُمْ نَبِيًّا مِنْ وَسْطِ إِخْوَتِهِمْ مِثْلَكَ، وَأَجْعَلْ كَلَامِي فِي فَمِهِ، فَيَكْلِمُهُمْ بِكُلِّ مَا أَوْصِيَهُ بِهِ، وَيَكُونَنَّ الْإِنْسَانُ الَّذِي لَا يَسْمَعُ لِكَلَامِي الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ بِاسْمِي أَنَا أَطَالِبُهُ"^(٨٤).

وفي سفر إشعيا الكثير من الإشارات الواضحة التي تصف محمداً ﷺ وتبشر به؛ أذكر منها: قوله: "لَأَنَّهُ يُوَلِّدُ لَنَا وَلَدًا وَنُعْطِي ابْنًا، وَتَكُونُ الرِّيَّاسَةُ عَلَى كَتِفِهِ، وَيُدْعَى اسْمُهُ عَجَبِيًّا"^(٨٥)، وجاء فيه: "وَحَيٍّ مِنْ جِهَةِ بِلَادِ الْعَرَبِ فِي الْوَعْرِ فِي بِلَادِ الْعَرَبِ"^(٨٦)، ويشتهر بأنه عبد الله ورسوله: "هُوَ ذَا عَبْدِي الَّذِي أَعْضَدُهُ، مُخْتَارِي الَّذِي سُرْتُ بِهِ نَفْسِي، وَضَعْتُ رُوحِي عَلَيْهِ فَيُخْرِجُ الْحَقَّ لِلْأَمَمِ"^(٨٧)، و"لَا يَكِلُ وَلَا يَنْكَسِرُ حَتَّى يَضَعَ الْحَقَّ فِي الْأَرْضِ، وَتَنْتَظِرُ الْجَزَائِرَ شَرِيعَتَهُ"^(٨٨)، وفيه: "أَنَا الرَّبُّ قَدْ دَعَوْتُكَ بِالْبَرِّ، فَأَمْسِكْ بِيَدِكَ وَأَحْفَظْكَ وَأَجْعَلَكَ عَهْدًا لِلشَّعْبِ وَنُورًا لِلْأَمَمِ"^(٨٩)، وفيه: "لِنَرْفَعِ الْبَرِّيَّةَ وَمُدْنُهَا صَوْتَهَا، الدِّيَارَ الَّتِي سَكَنَهَا قِيدَارٌ، لِنَتَرْتَمَّ سَكَّانُ سَالِحٍ، مِنْ رُؤُوسِ الْجِبَالِ لِيَهْتَفُوا، لِيُعْطُوا الرَّبَّ مَجْدًا وَيُخْبِرُوا بِتَسْبِيحِهِ فِي الْجَزَائِرِ"^(٩٠)، فهذه النصوص وما سأذكره غيرها من نصوص العهد القديم في سياق هذا المبحث، تبشر بمبعث نبي كان يُنتظر زمانه بعد موسى ﷺ، وتعم شريعته كل بقاع الأرض.

حيث ذهب أهل الكتاب إلى أن المراد به نبي من بني إسرائيل؛ قال بعض اليهود: هو يوشع بن نون فتى موسى، وبعضهم قال: هو صموئيل، وقالت النصارى: هو المسيح عيسى ابن مريم، وأنكروا جميعاً أن يكون المراد به محمداً بن عبد الله ﷺ، لأنه من بني إسماعيل وليس من بني إسرائيل، إذ كيف يرسل الله إلى بني إسرائيل رجلاً ليس منهم؟

ولتأكيد ما ذهبوا إليه، قال واضعو قاموس الكتاب المقدس: فاران المذكورة في نصوص النبوة هي إيلات وليست مكة، ويزكرونها في جنوب فلسطين بوصفها جزءاً من شبه جزيرة سيناء، جاء في دائرة المعارف الكتابية: "وهي برية شاسعة في أقصى جنوب فلسطين، ويرجح كثيرون من علمائهم أنها تقع في الشمال الشرقي من شبه جزيرة سيناء"^(٩١)، ولا شك فإن ذلك من تحريفهم الكلم عن مواضعه، وهدهم منه واضح؛ إذ لو سلموا بأن "فاران" هي مكة المكرمة للزمهم؛ إما التصديق برسالة رسول الإسلام وهذا عندهم قطع الرقاب أهون عليهم من الإذعان له، وإما التناقض مع أنفسهم بمخالفة ما يعتقدونه في كتبهم المقدسة، وفاتهم ما يلزم من تفسيرهم فاران بإيلات من الطعن بالتوراة نفسها والاعتراف بورود الكذب فيها؛ إذ لم يبعث نبي في بني إسرائيل من "إيلات" حتى تكون البشارة صادقة فيه، أو يصح حملها عليه.

وأما علماء المسلمين، فيرون أن هذا النبي هو محمد ﷺ النبي الخاتم الذي لا نبي بعده؛ إذ لا تحتل نصوص النبوة صرفها إلى غيره رغم كل ما طالها من التحوير والتعسف في التفسير عند أصحابها، ومهما حاول أهل الكتاب إنكارها أو الخروج بها عن حقيقتها إلا أنها لا تدل على ما ذهبوا إليه، للأسباب الآتية:

أولاً: التحليل الجغرافي والتاريخي للمناطق المذكورة في هذه النصوص لا يؤيد ما ذهبوا إليه، بل يشير أن النبي المبشر به يخرج من أرض الوعر من جهة بلاد العرب، من تيمان، من جبل فاران، الديار التي سكنها قيدار سكان سالك، في إشارة واضحة إلى مجيئه من شبه جزيرة العرب، ليس من سيناء أو من أرض فلسطين.

وجبال فاران في العهد القديم: اسم لجبال مكة التي انطلقت منها بعثة محمد ﷺ، قال ياقوت: "فاران: كلمة عبرانية معربة، وهي من أسماء مكة، ذُكرها في التوراة، وقيل: اسم لجبال مكة"^(٩٢)، وقال الحميري: "الفاراني: بعد الفاء ألف ثم راء مهملة ثم ألف ثم نون، نسبة إلى فاران جبل أو جبال بطريق الحجاز الشريف"^(٩٣)، وهو ما يعترف به عدد من مؤرخي الأديان من أهل الكتاب؛ كالقديس يوسابيوس (ت ٣٤٠م)، والقديس جيروم (ت ٤٢٠م)^(٩٤).

وفي سفر التكوين: "وَكَانَ اللَّهُ مَعَ الْغُلَامِ فَكَبُرَ، وَسَكَنَ فِي الْبَرِّيَّةِ، وَكَانَ يَنْمُو زَامِي قَوْسٍ، وَسَكَنَ فِي بَرِّيَّةِ فَارَانَ، وَأَخَذَتْ

لَهُ أُمُّهُ زَوْجَةً مِنْ أَرْضِ مِصْرَ^(٩٥)، والغلام المشار إليه هو إسماعيل عليه السلام^(٩٦)، والمعلوم تاريخياً أنه نشأ في مكة المكرمة في الحجاز، بل إن هجرة إسماعيل وأمه هاجر إلى مكة المكرمة أوضح من الشمس، مما يجعل من النص إشارة واضحة وصريحة إلى بعثة محمد ﷺ، لا يمكن إنكارها أو تأويلها، قال السموأل: "وإذا كانت التوراة قد أشارت إلى نبوة تنزل على جبل فاران، لزم أن تلك النبوة على آل إسماعيل، فقد ثبت فيها أن جبل فاران مسكن لآل إسماعيل، وقد علم الناس قاطبة أن المشار إليه بالنبوة من ولد إسماعيل هو محمد ﷺ"^(٩٧).

وقد قامت الأدلة التاريخية على أن فاران هي الحجاز، حيث رفع سيدنا إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام القواعد من البيت، وسكن أبناؤه في هذه المنطقة الممتدة جنوب الحجاز وشماله، وفي سفر التكوين: "هؤلاء هم بنو إسماعيل، وهذه أسماؤهم بديارهم وحُصُونهم... وَسَكَنُوا مِنْ حَوِيلَةَ إِلَى شُورَ"^(٩٨)، وحويلة مقاطعة في بلاد العرب، والصلة بينها وبين حضرموت تشير إلى موقع في وسط البلاد العربية أو جنوبها، وأما شور فهي موضع في البرية جنوب فلسطين وشرق مصر، صارت بعدئذ مسكناً للإسماعيليين^(٩٩).

ثانياً: لا يخفى أن النبوة تتكلم صراحة في بعض نصوصها السابقة عن وحي من بلاد العرب، ولم يعلم أن نبوة خرجت من بلاد العرب إلا نبوة محمد ﷺ؛ ذلك أن قidar هو الابن الثاني لإسماعيل، وهو أب لأشهر قبائل العرب، كما تسمى البلاد التي سكنوها أيضاً قidar^(١٠٠)، ولم يزل أبناؤه بمكة يتناسلون هناك حتى كان منه عدنان وولده معد، ومنه حفظت العرب العدنانية أنسابها، نسبة إلى عدنان الجد الحادي والعشرون في سلسلة النسب النبوي^(١٠١).

وهذا لا شك كله تأكيد على أن النبي المبشر به يكون من العرب نسل إسماعيل من إبراهيم عليهما السلام، وليس من بني إسرائيل كما يدعي أهل الكتاب، إذ كانت تأتي رسلهم من جهة الشام شمالاً، لا من جهة بلاد العرب، جاء في إشعيا: "وَحَيَّ مِنْ جِهَةِ بِلَادِ الْعَرَبِ فِي الْوَعْرِ فِي بِلَادِ الْعَرَبِ تَبْيِيتِي، يَا قَوَائِلَ الدَّانِيَيْنِ، هَاتُوا مَاءَ لِمُلَاقَاةِ الْعُطْشَانِ، يَا سَكَّانَ أَرْضِ تِيْمَاءَ"^(١٠٢)، وعبرة سفر حبقوق السالفة: "اللَّهُ جَاءَ مِنْ تِيْمَانَ، وَالْقُدُّوسُ مِنْ جَبَلِ فَارَانَ"^(١٠٣)، وأرض تيماء هذه أو تيمان تشير إلى تيماء شقيق قidar، من أبناء إسماعيل أبي العرب^(١٠٤)، ويطلق كذلك على ذريته الذين سكنوا في شبه جزيرة العرب، كما تسمى الجهة التي سكنوها تيماء من أعمال شبه الجزيرة العربية، وتقع بحسب قاموس الكتاب المقدس في منتصف الطريق بين دمشق ومكة على مسافة متساوية من بابل إلى مصر، وإلى الجنوب من أرض فلسطين، وأصل اللفظ كلمة عبرية معناها: "الجنوبي"^(١٠٥).

ولا يمكن لأحد من أهل الكتاب أن يدعي نزول الوحي في شيء من تلك الأرض على المسيح عليه السلام، أو على نبي آخر منهم؛ إذ لم يبعث الله نبياً من بني إسرائيل في مكة قط حتى يقال أن النبوة تنطبق عليه، فعلم أن المراد باستعلانه من جبال فاران إشارة إلى إرسال محمد ﷺ.

ثالثاً: وعبرة سفر التثنية: "أَقِيمْ لَهُمْ نَبِيًّا مِنْ وَسْطِ إِخْوَتِهِمْ"، صريحة في أن هذا النبي لا يكون من بني إسرائيل، وإنما من إخوتهم، ولو كان المقصود نبياً من بني إسرائيل لقال: "أَقِيمْ لَهُمْ نَبِيًّا مِنْ وَسْطِ إِخْوَتِكُمْ"، ومن الواضح أن محمداً ﷺ من نسل إسماعيل أخ إسحاق -عليهما السلام-؛ ففي سفر التكوين: "قَالَ مَلَأُكَ الرَّبُّ لَهَا جَر: هَا أَنْتِ حُبْلَى، فَتَلِدِينَ ابْنًا وَتَدْعِينَ اسْمَهُ إِسْمَاعِيلَ؛ لِأَنَّ الرَّبَّ قَدْ سَمِعَ لِمَدْلَتِكَ، وَإِنَّهُ يَكُونُ إِنْسَانًا وَخَشِيًّا، يَدُهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، وَيَدُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ، وَأَمَامَ جَمِيعِ إِخْوَتِهِ يَسْكُنُ"^(١٠٦).

ويرى أهل الكتاب أن ثمة إشكالاً في نص النبوة يمنع من ذلك، فقد جاء في مقدمته أن الله لما كلم موسى قال: "يقيم

لك الرب إلهك نبياً من وسطك من إخوانك مثلي... قد أحسنوا في ما تكلموا، أقيم لهم نبياً من وسط إخوانهم مثلك" (١٠٧)، فقد وصفت النبي بأنه "من وسطك" أي من بني إسرائيل، ولذا ينبغي حمل المقطع الثاني من النص على ما جاء في المقطع الأول، فالنبي "من وسطك" أو كما جاء في بعض التراجم "من بينك"، بمعنى أنه من بني إسرائيل (١٠٨).

ولكن التحري والتدقيق يرد هذه الزيادة التي يراها المحققون تحريفاً، بدليل أن موسى لم يذكرها، وهو يعيد خبر النبي على مسامع بني إسرائيل، فقال: "قَالَ لِي الرَّبُّ: قَدْ أَحْسَنُوا فِي مَا تَكَلَّمُوا، أَقِيمْ لَهُمْ نَبِيًّا مِنْ وَسْطِ إِخْوَتِهِمْ مِثْلَكَ" (١٠٩)، ولو كانت من كلام الله لما صح أن يهملها، كما أن هذه الزيادة لم ترد في اقتباس بطرس واستيفانوس لنفس النص في أعمال الرسل؛ قال بطرس: "فَإِنَّ مُوسَى قَالَ لِلْأَبَاءِ: إِنَّ نَبِيًّا مِثْلِي سَيَقِيمُ لَكُمْ الرَّبُّ إِلَهُكُمْ مِنْ إِخْوَتِكُمْ، لَهُ تَسْمَعُونَ فِي كُلِّ مَا يُكَلِّمُكُمْ بِهِ" (١١٠)، وقال استيفانوس: "هَذَا هُوَ مُوسَى الَّذِي قَالَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: نَبِيًّا مِثْلِي سَيَقِيمُ لَكُمْ الرَّبُّ إِلَهُكُمْ مِنْ إِخْوَتِكُمْ لَهُ تَسْمَعُونَ" (١١١)، ولم يذكر تلك الزيادة، ولو كانت أصلية أو وحياً لذكرت في سائر المواضع، ولَمَّا حَسَنَ حَذْفُهَا (١١٢).

وفي التوراة العبرانية: "وَلَمْ يَقُمْ بَعْدُ نَبِيٌّ فِي إِسْرَائِيلَ مِثْلُ مُوسَى الَّذِي عَرَفَهُ الرَّبُّ وَجْهًا لَوَجْهِهِ" (١١٣)، وعبارة السامرية: "ولا يقوم أيضاً نبي في بني إسرائيل كموسى الذي ناجاه الله" (١١٤)، فإذا كان نص العبرانية يبين أن النبي المنتظر لم يقم بعد في بني إسرائيل إلى زمن كتابة التوراة في بابل، ويحتمل أن يكون منهم ولكن بصورة غير جازمة، فإن نص التوراة السامرية يجزم بأنه لن يكون منهم البتة، مما يعني قطع الطريق على أي تأويل أو تفسير يذهب إلى أن النبي المنتظر هو من بني إسرائيل، ولو كان منهم لقال: "أقيم لهم نبياً منهم"، كما يتضح من منهج الوحي في مثل ذلك؛ إذ قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ...﴾ (١١٥)، وقال تعالى على لسان إبراهيم وإسماعيل، -عليهما السلام-: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ...﴾ (١١٦)، وهذا ما تحقق في بعثة محمد ﷺ، فهو من نسل إسماعيل أخ إسحاق والد يعقوب "إسرائيل"، عليهم الصلاة والسلام، فيكون من إخوة بني إسرائيل، وليس من إسرائيل نفسها.

رابعاً: وهذا النبي كما يشير نص النبوة يكون مثل موسى ﷺ، وكل من يوشع وصموئيل، بل وجميع رسل بني إسرائيل -عليهم السلام-، الذين جاءوا من بعد موسى، لم يكن واحد منهم صاحب شريعة، وإنما كانوا على شريعة موسى ﷺ، وكذلك عيسى ابن مريم ﷺ لم يكن صاحب شريعة جديدة، بل بعث بشريعة موسى متمماً ومكملاً، كما قال هو عن نفسه: "لَا تَطْلُبُوا أُنِّي جِئْتُ لِأَنْقُضَ النَّامُوسَ أَوْ الْأَنْبِيَاءَ، مَا جِئْتُ لِأَنْقُضَ بَلْ لِأُكَمِّلَ" (١١٧)، وعليه فالتماثل بينه وبين موسى ﷺ لا وجود له، ولم يفيض لعيسى ﷺ أن ينتصر على أعدائه، بل تزعم النصرى أنه قتل وصلب، ولم يبقوا به عند مجرد النبوة وإنما ادَّعوا له الألوهية، فأى تماثل بينه وبين موسى -عليهما السلام-؟ وكيف يقال بأنه المسيا المنتظر الذي يسحق أعداءه وتترقبه الأمم؟ (١١٨)، وهم الذين تأمروا عليه ونالوا منه.

وبحسب عبارة سفر التثنية التي تحدثت عن بدء الرسالات يستحيل أن يكون النبي المنتظر هو عيسى ﷺ؛ لأنه تلقى الإنجيل بساير وليس بفاران، وقد حرص عيسى نفسه ﷺ على نفي أن يكون هو المسيح الموعود على لسان داوود، "وَفِيمَا كَانَ الْفَرَسِيُّونَ مُجْتَمِعِينَ سَأَلَهُمْ يَسُوعُ، قَائِلًا: مَاذَا تَظُنُّونَ فِي الْمَسِيحِ؟ ابْنُ مَنْ هُوَ؟ قَالُوا لَهُ: ابْنُ دَاوُدَ، قَالَ لَهُمْ: فَكَيْفَ يَدْعُوهُ دَاوُدُ بِالرُّوحِ رَبًّا؟ قَائِلًا: قَالَ الرَّبُّ لِرَبِّي: اجْلِسْ عَنْ يَمِينِي حَتَّى أَضَعَ أَعْدَاكَ مُوْطِئًا لِقَدَمَيْكَ، فَإِنْ كَانَ دَاوُدُ يَدْعُوهُ رَبًّا، فَكَيْفَ يَكُونُ ابْنَهُ؟، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ أَنْ يُجِيبَهُ بِكَلِمَةٍ، وَمِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ لَمْ يَجْسُرْ أَحَدٌ أَنْ يَسْأَلَهُ بَتَّةً" (١١٩)، وهكذا فقد كان جواب المسيح لهم مفعماً أن النبي المنتظر لا يكون من ذرية داوود بدليل أن داوود جعله سيده، والابن لا يكون سيد أبيه، وبحسب متى ولوقا: المسيح من ذرية النبي داوود، وكثيراً ما نودي "يا ابن داوود" (١٢٠).

والخلاصة الأكيدة لدراسات الباحثين في الأديان هي: "أن المسيح لم يدَّع قط أنه هو المسيح المنتظر، ولم يقل عن نفسه أنه ابن الله" (١١٩)، بل ثبت في كتب أهل الكتاب أنهم كانوا ينتظرون نبياً آخر غير المسيح، ففي إنجيل يوحنا: "وهذه هي شهادة يوحنا، حين أرسل اليهود من أورشليم كهنةً ولأويين ليسألوه: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَعْتَرَفَ وَلَمْ يُكْرِ، وَأَقَرَّ: إِنِّي لَسْتُ أَنَا الْمَسِيحَ، فَسَأَلُوهُ: إِذَا مَاذَا؟ إِبِلِيَّا أَنْتَ؟ فَقَالَ: لَسْتُ أَنَا، النَّبِيُّ أَنْتَ؟ فَأَجَابَ: لَا" (١٢٠)، أي النبي الموعود الذي أخبر عنه موسى ﷺ، وفيه أيضاً: "فَكثيرون من الجمع لما سمعوا هذا الكلام قالوا: هذا بالحققة هو النبي، وآخرون قالوا: هذا هو المسيح" (١٢١)، وهذا تقرير واضح على لسان نبي الله يحيى ﷺ أن هناك نبياً منتظراً غير المسيح، وهو عند اليهود من الشهرة بحيث كانت تكفي الإشارة إليه دون ذكر اسمه، لذلك قابله بالمسيح، ولم يثبت ظهور هذا النبي قبل المسيح، فثبت قطعاً أنه يكون بعده، والسؤال: إن لم يكن هذا النبي الذي يعلمون خبره وينتظرونه هو محمداً ﷺ فمن إذا؟

وقد ثبت أنه ﷺ صاحب شريعة جلييلة الشأن جمعت فأوتت، مثلاً كان موسى ﷺ صاحب شريعة مستقلة كانت لها منزلتها التي لم تضارع في بني إسرائيل، والمنتبغ لحياة موسى ﷺ في التوراة يجده وُصِفَ بثلاث صفات رئيسية هي: الإتيان بالآيات والمعجزات العجيبة، واليد الشديدة، والمخاوف العظيمة، وبمقارنة بسيطة بين حياة هذين النبيين، -عليهما الصلاة والسلام-، نجد أن محمداً ﷺ كموسى فيما جاء به من الآيات العظيمة التي تدل على نبوته، والتي كان لها الأثر الكبير في كثرة أتباعه، كما كان في حروبه قويا شديداً كموسى، ونصر بالربح مسيرة شهر، وكانت له الهيبة في قلوب الناس، وقد جاء في القرآن ما يفيد هذا التشابه بينهما، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ (١٥١: المزملة) (١٢٢)، وبهذا تتضح المماثلة بين موسى ومحمد، -عليهما الصلاة والسلام-، وعليه فإن الحق الذي لا جدال فيه أن النص ليس له محمل مقبول إلا البشارة برسول الإسلام ﷺ، ولا يصدق حمله على يوشع صموئيل وعيسى كما يدعي أهل الكتاب؛ فهم أنبياء من بني إسرائيل ليسوا من إخوانهم، وليسوا كمثلي موسى -عليهم جميعاً الصلاة والسلام-.

خامساً: هناك مجموعة من الأوصاف والقرائن التي ذكرت في نصوص النبوة المشار إليها آنفاً تؤيد ذلك، وبما لا ينطبق إلا على محمد ﷺ؛ فهي تتحدث عن نبي تكتمل الشريعة في عهده وليس من بعده، بحيث لا تستطيع الأجيال اللاحقة أن تقوم بعمليات حذف أو إضافة إلى ما جاء به، ولا يمكن حملها على السيد المسيح ﷺ؛ لأنه لم يأت بشريعة جديدة وإنما جاء يحافظ على شريعة موسى ويدعو لتطبيقها، ولم تكتمل دعوته في حياته، بل دخل عليها الكثير من أعمال التلاميذ وتحريف الأتباع، وكان من آخر وصاياه قوله: "عَلَى كُرْسِيِّ مُوسَى جَلَسَ الْكَتَبَةُ وَالْقُرَيْشِيُّونَ، فَكُلُّ مَا قَالُوا لَكُمْ أَنْ تَحْفَظُوهُ فَاحْفَظُوهُ وَأَفْعَلُوهُ، وَلَكِنْ حَسَبَ أَعْمَالِهِمْ لَا تَعْمَلُوا، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ وَلَا يَفْعَلُونَ" (١٢٣).

وفيها أن "جَلَالُهُ غَطَى السَّمَاوَاتِ، وَالْأَرْضَ امْتَلَأَتْ مِنْ تَسْبِيحِهِ، وَكَانَ لَمَعَانُ كَالنُّورِ" (١٢٤)، "هُوَ ذَا عَبْدِي الَّذِي أَعْضَدُهُ، مُخْتَارِي الَّذِي سَرَّتْ بِهِ نَفْسِي، وَضَعْتُ رُوحِي عَلَيْهِ فَيُخْرِجُ الْحَقَّ لِلْأُمَمِ" (١٢٥)، "لَا يَكِلُ وَلَا يَنْكَسِرُ حَتَّى يَضَعَ الْحَقَّ فِي الْأَرْضِ، وَتَنْتَظِرُ الْجَزَائِرُ شَرِيعَتَهُ" (١٢٦)، "وَأَجْعَلُكَ عَهْدًا لِلشَّعْبِ وَثُورًا لِلْأُمَمِ" (١٢٧)، ولعل وصف شريعة النبي المنتظر بالنور فيه دلالة على قوة ظهورها، وهو ما ينطبق على الشريعة الإسلامية، فقد كتب الله لها من الظهور والقوة بحيث خدمت أمامها كل الشرائع، إذ ظهر هذا النبي في وقت انحرفت فيه الأمم وارتكست في ظلمات الجهل والإلحاد والشرك والتشبيه وسائر أنواع الانحرافات الدينية والأخلاقية، وكان الناس بأمس الحاجة إلى من يدلهم على الدين القيم ويدعوهم إلى الصراط المستقيم، فأزال الله به ظلمات الشرك والجهل والانحراف حتى أشرقت شمس الإيمان والتوحيد من جديد، وشاع دينه وانتشر انتشاراً عظيماً، ومع ضعفه وقلة أعوانه وأنصاره في بداية أمره وكثرة أعدائه في العدد وشدة البأس إلا أنه قام

في وجه الجباية يسفه أحلامهم ويضلل آراءهم حتى أظهره الله على الدين كله ولم يقدرُوا على إطفاء نوره، ومنذ ذلك الوقت وهو في توسع وانتشار، فهل يكون ذلك بغير تأييد إلهي؟.

ومنها أن الله تعالى يحفظه ويعصمه من الناس حتى يكتمل دينه وينشر دعوته، "هُوَ ذَا عَبْدِي الَّذِي أَعْضُدُهُ"^(١٢٨)، "أَنَا الرَّبُّ قَدْ دَعَوْتُكَ بِالْبِرِّ، فَأَمْسِكْ بِيَدِكَ وَأَحْفَظْكَ"^(١٢٩)، ويؤيده قول الله تعالى في شأن محمد ﷺ: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(٦٧: المائدة)، فعن عائشة رضي الله عنها- قالت: "كان النبي ﷺ يُحَرِّسُ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، قَالَتْ: فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ مِنَ الْقَبَةِ، وَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ انْصَرِفُوا فَقَدْ عَصَمَنِي اللَّهُ ﷻ"^(١٣٠)، ومع كل محاولات أعدائه لقتله أو اغتياله إلا أن الله تعالى حفظه منهم وعصمه من مؤامراتهم، ومكث يبلغ رسالة ربه حتى اكتملت دعوته في حياته، إلى أن توفاه الله تعالى وهو على فراشه بين أهله وصحابته، فتحققت بذلك نبوءة القرآن فيه.

"وَتَكُونُ الرِّيَاسَةُ عَلَى كَتِفِهِ"^(١٣١)، في إشارة إلى بعض دلائل النبوة؛ قال ابن تيمية: "المراد بها محمد ﷺ، فإنه الذي رياسته على عاتقيه وبين منكبیه من جهتين: من جهة خاتم النبوة على بعض كتفيه، وهو علامة من أعلام النبوة الذي أخبرت به الأنبياء، وعلامة ختمهم، ومن جهة أنه بُعث بالسيف الذي يتقلد به على عاتقه"^(١٣٢)، وفي مزامير داوود، قوله: "تَقْلُدُ سَيْفَكَ عَلَى فَخْذِكَ أَيُّهَا الْجَبَّارُ، جَلَّالَكَ وَبَهَاءَكَ، وَبِجَلَالِكَ اقْتَحِمِ، ارْكَبْ مِنْ أَجْلِ الْحَقِّ وَالْدَّعَةِ وَالْبِرِّ، فَتَرِيكَ يَمِينُكَ مَخَافَ، تَبْلُكَ الْمُسْتُونَةُ فِي قَلْبِ أَعْدَاءِ الْمَلِكِ، شُعُوبٌ تَحْنُكَ يَسْقُطُونَ"^(١٣٣)، وهذه صفة محمد ﷺ المؤيد المنصور المسلط رئيس السلامة الذي قاتل بسيفه في سبيل الله وسقطت أمامه شعوب عظيمة كالفرس والروم، في سبيل إحقاق الحق ونشر كلمة التوحيد والفضيلة، "وَيَكُونُ أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي لَا يَسْمَعُ لِكَلَامِي الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ بِاسْمِي أَنَا أَطَالِيهِ"^(١٣٤)، وَيَخْزَى خِزْيًا الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى الْمُتَحَوِّتَاتِ، الْقَائِلُونَ لِلْمَسْبُوكَاتِ: أَنَّنَا إِلَهُتُنَا"^(١٣٥).

وفي قوله: "وَأَجْعَلُ كَلَامِي فِي فَمِهِ، فَيَكْلُمُهُمْ بِكُلِّ مَا أَوْصِيَهُ بِهِ"^(١٣٦)، إشارة إلى صفة من صفات ﴿النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾^(١٥٧: الأعراف)، وهو وصف ينطبق على محمد ﷺ، إذ لا يخفى أن الله تعالى أنزل عليه القرآن الكريم كلامه، وأجراه على لسانه مشافهة وليس كتابة، ثم أمره بتبليغه للناس كما أنزله وكذلك فعل، ولا ينطبق ذلك على نبي الله عيسى عليه السلام الذي كان قارئاً^(١٣٧).

فهذه جملة من البشارات والدلائل على نبوة محمد ﷺ من نصوص العهد القديم نفسه، علماً أن البشارات في كتب العهدين لم تكن محصورة فقط فيما ذكرت، وآثرت الاختصار على ما ورد في العهد القديم فقط حتى لا يطول البحث، ولأنه الأليق بالمقام والمناسب لموضوعه وهدفه.

الخاتمة وأهم النتائج.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد: فقد قمت بتناول حقيقة موقف اليهود من النسخ مركزاً على إبراز الدوافع العقديّة الحقيقية لهذا الموقف وموضحاً حججهم وأدلتهم والشبهات التي أثاروها حوله، وتوصلت في نهايته إلى مجموعة من النتائج أجملها فيما هو آت:

- (١) دعوات الأنبياء تتفق فيما بينها في أصول الدين وأركان الإيمان والدعوة إلى مكارم الأخلاق وفضائل الأعمال، ذلك أنهم جميعاً جاءوا بدين واحد يقوم على أساس توحيد الله تعالى والالتقياد له بالطاعة والعبادة؛ حيث لا خلاف بينهم في هذا الجانب؛ نظراً لأنه يمثل المقاصد العامة للشرائع السماوية الدالة على وحدة مصدرها بوصفها حقائق ثابتة لا

- تتغير بتطور الزمان ولا يطرأ عليها نسخ أو تبديل، وإنما الاختلاف بينهم في أحكام الفروع والتشريعات؛ لأن هذا الجانب يبقى عرضة للتغيير والتبديل؛ تبعاً لتطور الحياة البشرية ومستجداتها، وهو محل النسخ.
- (٢) تبين لنا مما سبق أيضاً، صحة وقوع النسخ عقلاً وسمعاً، وليس لليهود من الشبه في إنكاره ما يقوى أن يكون دليلاً أو حجة، وما أعلنوه من المسوغات لإنكاره ليست هي الدوافع الحقيقية لموقفهم من النسخ.
- (٣) لا يلزم من إثبات النسخ في الشرائع مخالفة شرعية أو محذور عقدي كما يزعم اليهود؛ لأن النسخ لا يعني البداء، ولا يستلزم العبث أو التناقض أو ينافي الحكمة؛ بل الحكمة يقدرها الله تعالى كيف يشاء ووقت يشاء، وسبحان الذي لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون.
- (٤) لم تصح دعوى تأييد شريعة موسى ﷺ كما يزعم اليهود؛ إذ تبين لنا بطلان هذه الدعوى وعدم صحتها ببطلان الأساس الذي قامت عليه، ومن نصوص العهد القديم نفسه والحجج العقلية المؤيدة لذلك.
- (٥) شريعة محمد ﷺ ناسخة لما قبلها من الشرائع بما فيها شريعة موسى ﷺ، وأنها خالدة لا تقبل النسخ وأن خلودها يقتضي عمومها؛ ذلك أن الله تعالى ختم الشرائع السماوية بها كما ختم النبوة بمحمد ﷺ، لذلك جاءت شريعته ناسخة لغيرها من الشرائع.
- (٦) من غير المناسب بحث موقف اليهود من النسخ في كتب الفروع؛ لأن الخلاف فيه معهم ليس خلافاً فقهيّاً، ولم يكن إنكارهم له غاية بحد ذاتها وإنما وسيلة لغاية هي: إنكار نبوة محمد ﷺ ورسالته والطعن في شريعته وإنكار خلودها وعمومها؛ وعدم الاعتراف أنها ناسخة لغيرها من الشرائع، والهدف الحقيقي هو التنصل من طاعته ولزوم اتباعه، لذلك رفضوا مبدأ نسخ الشرائع كحقيقة تبين زيفهم وتكشف عن تحريفاتهم وأباطيلهم، وهو ما يمثل ترجمة عملية لحقيقة موقفهم من أنبياء الله تعالى تكذيباً وإيذاءً وقتلاً، كما قال تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، بل ما يكشف عن طبيعة نفسية خاصة من طبائع اليهود المتأصلة فيهم تقوم على تزوير الحقائق وتحريفها والمماثلة والتكؤ في تنفيذ ما يأمرهم الله به، وهي طبيعة لا شك تتم عن الحسد الذي يأكل نفوسهم ويحرق صدورهم تجاه الآخرين، ويتم التعبير عنه بسلوكات عدوانية تفرض عليهم الانغلاق النفسي والفكري والديني، والتفوق حول يهوديتهم التي يختزلونها بصورة ديانة عنصرية تحتكر الإله لأتباعها وتبيح لهم فعل ما يشاؤون تجاه الأغيار تديناً، بزعم أنهم أبناء الله وأحباؤه أو شعب الله المختار.
- (٧) إن علاقة الإسلام بالديانات السماوية في صورتها الأولى هي علاقة تصديق وتأييد لما جاء فيها من الحق، وأما علاقته بها في صورتها الحالية بعدما طرأ عليها من التحريف والتغيير هي تصديق لما بقي منها على أصله ولم تطاله يد التحريف هذا من جهة، ومن جهة أخرى تصحيح ما طرأ عليها من التحريف والإضافات الغريبة عنها والدخيلة عليها، لذلك جعل الله تعالى القرآن الكريم مهيمناً على الكتب السماوية السابقة، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].
- (٨) وبناءً على ذلك، فكل اختلاف فيما بينها يجب أن يُرد إلى القرآن؛ ليفصل فيه، وهذه دعوة لأتباع الديانات لمداينة القرآن الكريم والنظر فيه دراسة جادة متفحصة بعيداً عن التعصب والحسد أو النظرة المسبقة؛ ليصلوا إلى الحق الذي فيه، ويجب هنا أن لا يقال في القرآن ما يدل على أن التوراة والإنجيل هدى للناس من غير تفرقة بين ما يوافق القرآن وبخالفه، فيختص هداية القرآن وبعثة محمد ﷺ بقومه الذين هم العرب، على ما يشير إليه بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ

رَسُولُ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴿١٤﴾ [إبراهيم]، لأننا نقول هما هدى للناس من قبل نزول القرآن، أو هدى لهم إلى الإيمان بمحمد والاتباع لشريعته؛ لما فيهما من البشارة ببعثته والإنباء عن الاهتداء بمتابعته^(١٣٨)، والله تعالى أعلم.

الهوامش.

- (١) البخاري، كتاب التيمم، باب (١)، حديث رقم (٣٣٥). وينظر: مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، حديث رقم (٥٢١).
- (٢) ينظر: دراز، محمد عبد الله، الدين، دار القلم، الكويت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ١٧٨-١٧٩.
- (٣) ينظر: رضا، محمد رشيد (ت ١٣٥٤هـ)، تفسير المنار، دار المنار، مصر، ط ٢، ١٣٦٧هـ، ج ٦، ص ٤١٦-٤١٧.
- (٤) رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْتَبَذْتَ مِنْ أَهْلِهَا﴾، حديث رقم (٣٤٤٣)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام، حديث رقم (٢٣٦٥)، وأولاد العلات بفتح العين المهملة وتشديد اللام، هم الإخوة لأب من أمهات شتى، وأما الإخوة من الأبوين فيقال لهم: أولاد الأعيان، [ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق، ط ٤، ٢٠٠٤م، ص ٦٢٣].
- (٥) ينظر: النووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، شرح صحيح مسلم، مؤسسة مناهل العرفان، د. ط، د. ت، ج ١٥، ص ١١٩.
- (٦) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ج ٥، ص ٤٢٤.
- (٧) ينظر: البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت ٦٨٥هـ)، منهاج الأصول إلى علم الأصول، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ٦٥. والإنشوي، عبد الرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢هـ)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت، ج ٢، ص ٥٤٨-٥٤٩.
- (٨) الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٥هـ)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت، ج ٢، ص ١٨٥.
- (٩) ينظر في ذلك: مصطفى محمود، التوراة. والشلي، أحمد، اليهودية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ٢٣٠، وما بعدها. ووافي، علي عبد الواحد، الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام، دار نهضة مصر، القاهرة، ط ١، ١٩٦٤م، ص ٥، وما بعدها.
- (١٠) الأندلسي، موسى بن ميمون (ت ٦٠٣هـ)، دلالة الحائرين، تحقيق: حسن آتاي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص ٤١٢.
- (١١) ينظر: الأندلسي، موسى بن ميمون (ت ٦٠٣هـ)، مقدمة تفسيره على المشناة المسمى (السراج)، د. ط، د. ت، ص ٢٦، و ص ٢٨، حيث مهد لهذه القواعد بقوله: "أصول شريعتنا وقواعدها ثلاث عشرة قاعدة" (ص ٢٠)، ثم عقب عليها بعد تمامها بقوله: "وإذا اختلفت للشخص اليهودي قاعدة من هذه القواعد فقد خرج من الأمة وكفر بالأصول ويتسمى ملحد وزنديق"، [ينظر: السراج، ص ٣٠-٣١].
- (١٢) تنسب هذه الفرقة إلى زعيمها شمعون بن يعقوب، انقضت هذه الفرقة ولم تستمر، لذلك لم أجد لها ترجمة تفصيلية في كتب الفرق والأديان، وإن كانت أفكارها انتقلت إلى غيرهم من فرق اليهود وطوائفهم كما بينت.
- (١٣) نسبة إلى زعيمها عنان بن داود أحد علماء اليهود في بغداد في عهد الخليفة المنصور (٧٥٤-٧٧٥م)، تخالف فرقه سائر اليهود في السبت والأعياد وينهون عن أكل الطيار والظباء والسمك والجراد، ويصدقون عيسى في مواظبه وإرشاداته، ويقولون: إنه لم يخالف التوراة البتة بل قررها ودعا الناس إليها، [ينظر: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ)، الملل والنحل، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت، ج ٢، ص ٢٣٨].

- (١٤) من فرق اليهود التي اشتهرت في القرن التاسع في العراق ثم انتشرت أفكارها في أنحاء العالم، وسموا بالقرائين؛ لأنهم لا يؤمنون بالشرعية الشفوية (السماعية)، وإنما يؤمنون بالتوراة (المقرأة) فقط، حيث "جعلوا النص المقدس المكتوب (العهد القديم) المرجع الأول والآخر في الأمور الدينية كافة، والمنبع لكل عقيدة وقانون"، [ينظر: المسيحي؛ عبد الوهاب محمد، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م، ج٥، ص٣٣٠].
- (١٥) نسبة إلى زعيمها أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني، قيل: إن اسمه عوفيد الوهيم، أي: عابد الله، كان في زمن المنصور، وبدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية: مروان بن محمد، قال ابن حزم: "يقولون: نبوة عيسى ابن مريم... ويقولون: إن محمداً ﷺ نبي أرسله الله تعالى بشرائع القرآن إلى بني إسماعيل عليه السلام"، [ينظر: ابن حزم؛ علي بن أحمد (٤٥٦هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ج١، ص١١٨. والشهرستاني، الملل والنحل، ج٢، ص٢٣٩].
- (١٦) ينظر: البخاري، عبد العزيز بن أحمد (ت٧٣٠هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ج٣، ص٢٣٦. والآمدي، علي بن محمد (ت٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ج٣، ص١٤٣. وابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج١، ص١١٨.
- (١٧) ينظر: الزرقاني، محمد بن عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ج٢، ص٨٨. والتفتازاني، مسعود بن عمر (ت٧٩٣هـ)، شرح المقاصد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج٥، ص٤٣. والبخاري، كشف الأسرار، ج٣، ص٢٣٧.
- (١٨) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج٢، ص٨٨. والبخاري، كشف الأسرار، ج٣، ص٢٣٧. والتفتازاني، شرح المقاصد، ج٥، ص٤٤.
- (١٩) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج٢، ص٩٠. وابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج١، ص١١٨. والبخاري، كشف الأسرار، ج٣، ص٢٣٧. والآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج٣، ص١٤٨.
- (٢٠) سفر التثنية، الإصحاح (٤)، الفقرة (٢).
- (٢١) سفر التثنية، الإصحاح (٢٩)، الفقرة (٢٩).
- (٢٢) سفر إشعيا، الإصحاح (٤٠)، الفقرة (٨).
- (٢٣) الإصحاح (٤)، الفقرة (١).
- (٢٤) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج٣، ص١٣٦. وينظر: الجرجاني؛ علي بن محمد (ت٨١٦هـ)، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص٤٣.
- (٢٥) ينظر: ابن دريد، جوهرة اللغة، ج١، ص٣٠٣. والصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، ج٩، ص٣٧٣. والجوهري، الصحاح، ج٦، ص٢٢٧٨. وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج١، ص٢١٢. والكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت١٠٩٤هـ)، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٢٤٢. والزيدي، تاج العروس، ج١٩، ص١٨٩-١٩٠.
- (٢٦) ينظر: ابن ميمون، السراج، ص٢٦، وص٢٨، ورسالته إلى يهود اليمن المعروفة بـ: "الرسالة اليمنية"، ص٣٨، وص٥٤.
- (٢٧) ينظر: ابن ميمون، دلالة الحائرين، ص٦-٧. وديوريت، ول وإبريل (ت١٩٨١م)، قصة الحضارة، ترجمة: محمد بدران، بيروت، د.ط، د.ت، ج١٤، ص١٢٦-١٢٧.
- (٢٨) ينظر: ابن ميمون، دلالة الحائرين، ص١٠-١١.

- (٢٩) ينظر: ابن ميمون، الرسالة اليمنية، عنوان: "موسى ونبوته"، ص ٥٥-٥٦.
- (٣٠) ينظر: موسى بن ميمون، الرسالة اليمنية، عنوان: "النبى محمد"، ص ٤٤-٤٥.
- (٣١) ينظر: زيد، مصطفى السيد بدر، النسخ في القرآن الكريم، دار الوفاء، مصر، ط ٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٧م، ج ١، ص ٢٨. وإسماعيل، شعبان محمد، نظرية النسخ في الشرائع السماوية، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ٢٨. والتفتازاني، شرح المقاصد، ج ٥، ص ٤٣، والبخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٢٣٦.
- (٣٢) ينظر: موسى بن ميمون، الرسالة اليمنية، عنوان: "معايير نبوية"، ص ٥٤.
- (٣٣) يراجع: التفتازاني، شرح المقاصد، ج ٥، ص ٤٥-٤٦. والزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ٨١، و ص ٩٥.
- (٣٤) ينظر: أتينجر، صموئيل، سلسلة عالم المعرفة، "اليهود في البلاد الإسلامية"، ترجمة: د. جمال الرفاعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥م، ص ٦٤، نقلاً عن: موسى بن ميمون، تثنية التوراة.
- (٣٥) ينظر: الرسالة اليمنية، عنوان: "بشارات وإنذارات"، ص ٣٦.
- (٣٦) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ٨٨. والتفتازاني، شرح المقاصد، ج ٥، ص ٤٤.
- (٣٧) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج ٣، ص ١٤٤.
- (٣٨) الزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ٨٩.
- (٣٩) التفتازاني، شرح المقاصد، ج ٥، ص ٤٤.
- (٤٠) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ٩٠-٩١. وإسماعيل، نظرية النسخ، ص ٣٣.
- (٤١) الجويني؛ عبد الملك بن عبدالله (ت ٤٧٨هـ)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص ٢٢٨. وينظر: الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، الأربعين في أصول الدين، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مطبعة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج ١، ص ٣٤٦. والغزالي، المنحول في تعليقات الأصول، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ٧-٨. والتفتازاني، شرح المقاصد، ج ٤، ص ٢٨٢.
- (٤٢) الزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ٨٠.
- (٤٣) ينظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٢٣٩-٢٤٠.
- (٤٤) القاضي، عبد الجبار بن أحمد (ت ٤١٥هـ)، شرح الأصول الخمسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ٣٩٤.
- (٤٥) ينظر: جار الله؛ موسى، الوشيعة في نقد عقائد الشيعة، سهيل أكاديمي، لاهور، ط ٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م، ص ١١٣.
- (٤٦) الإصحاح (١)، الفقرة (٣١).
- (٤٧) سفر التكوين، الإصحاح (٦)، الفقرات (٥-٧).
- (٤٨) سفر الخروج، الإصحاح (٣٢)، الفقرات (٩-١٤).
- (٤٩) الإصحاح (٢١)، الفقرة (١٥).
- (٥٠) الإصحاح (١٥)، الفقرات (١٠-١١)، وينظر: الإصحاح (١٥)، الفقرة (٣٥).
- (٥١) سفر إرميا، الإصحاح (١٨)، الفقرات (٧-١٠).
- (٥٢) سفر إرميا، الإصحاح (١٥)، الفقرة (٦).
- (٥٣) للوقوف على المزيد من النصوص، ينظر: سفر التكوين؛ الإصحاح (١)، الفقرات: (١٠-١٢)، والفقرات: (١٨، ٢١)، وغيرها.
- (٥٤) ينظر: القس أنطونيوس فكري، والقصص تادرس يعقوب، شرح الكتاب المقدس؛ العهد القديم، تفسير سفر التثنية، لنفس الإصحاحين

- ونفس الفقرتين المشار إليهما، على الشبكة العنكبوتية: (st-takla.org).
- (٥٥) يراجع في ذلك: **الكتاب المقدس "كتب الشريعة الخمسة"**، مدخل إلى الكتاب المقدس، من الترجمة الفرنسية المسكونية، إصدار الرهبانية اليسوعية، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٥م. وافي، علي عبد الواحد، الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام، ص ١٦-١٨. وعبد المجيد، واثق عبد الرزاق، تحريف اليهود للكتاب المقدس "التوراة" دراسة موضوعية، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد (٣)، العدد (١٢)، ٢٠١١م.
- (٥٦) سفر إرميا، الإصحاح (٣١)، الفقرات (٣١ - ٣٣).
- (٥٧) رسالة بولس إلى العبرانيين، الإصحاح (٨)، الفقرات (٨ - ١٠).
- (٥٨) رسالة بولس إلى العبرانيين، الإصحاح (٨)، الفقرة (١٣).
- (٥٩) سفر المزامير، الإصحاح (١١٠)، الفقرة (٤).
- (٦٠) سفر زكريا، الإصحاح (٦)، الفقرتان (١٢، ١٣).
- (٦١) متى، الإصحاح (٢٢)، الفقرتان (٤١، ٤٢).
- (٦٢) رسالة بولس إلى العبرانيين، الإصحاح (٧)، الفقرات (١١ - ١٨).
- (٦٣) ينظر: سفر التكوين، الإصحاح (٢٩)، الفقرات (١٥ - ٣٥)، وتفسير القمص تادرس يعقوب على الكتاب المقدس لقصة الزواج هذه؛ حيث يقول "لم تكن الشريعة بعد قد سلمت التي حرمت الزواج بأختين".
- (٦٤) سفر اللاويين، الإصحاح (١٨)، الفقرة (١٨).
- (٦٥) ينظر: سفر التثنية، الإصحاح (٢٧)، الفقرة (٢٢)؛ وفيها: "مَلْعُونٌ مَنْ يَضْطَجِعُ مَعَ أَخِيهِ بِنْتِ أَبِيهِ أَوْ بِنْتِ أُمِّهِ"، وسفر اللاويين، الإصحاح (١٨)، الفقرتان (٩، ١١)؛ وفيهما على التوالي: "عَوْرَةُ أَخِيكَ بِنْتِ أَبِيكَ أَوْ بِنْتِ أُمِّكَ، الْمَوْلُودَةُ فِي الْبَيْتِ أَوْ الْمَوْلُودَةُ خَارِجًا، لَا تَكْشِفُ عَوْرَتَهَا"، "عَوْرَةُ بِنْتِ امْرَأَةِ أَبِيكَ الْمَوْلُودَةُ مِنْ أَبِيكَ لَا تَكْشِفُ عَوْرَتَهَا إِنَّهَا أَخِيكَ".
- (٦٦) سفر الخروج، الإصحاح (٦)، الفقرة (٢٠).
- (٦٧) سفر اللاويين، الإصحاح (١٨)، الفقرة (١٢)، والسفر نفسه، الإصحاح (٢٠)، الفقرة (١٩).
- (٦٨) سفر التثنية، الإصحاح (٢٣)، الفقرة (٢).
- (٦٩) سفر الخروج، الإصحاح (٣١)، الفقرة (١٥).
- (٧٠) سفر التكوين، الإصحاح (٩)، الفقرة (٣).
- (٧١) ينظر: سفر اللاويين، الإصحاح (١١)، الفقرات (٤-٨)، وما بعدها.
- (٧٢) ينظر: سفر التثنية، الإصحاح (٢٤)، الفقرات (١-٣).
- (٧٣) سفر متى؛ الإصحاح (١٩)، الفقرتان (٨، ٩)، وينظر: الإصحاح (٣٢)، الفقرة (٣٥).
- (٧٤) سفر التكوين، الإصحاح (١٧)، الفقرة (١٠)، وينظر: الفقرتين (١٢، ١٣).
- (٧٥) ينظر: الإصحاح (٢)، الفقرات (٢٥ - ٢٩)، ورسالته إلى أهل غلاطية، الإصحاح (٥)، الفقرة (٢).
- (٧٦) ولمزيد من الأمثلة والشواهد، ينظر: الأندلسي، السموأل بن يحيى (ت ٥٧٠هـ)، **بذل المجهود في إفحام اليهود**، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ص ٢١-٣٣. والهندي، رحمة الله بن خليل (ت ١٣٠٨هـ)، **إظهار الحق**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص ٢٣١-٢٤٦.
- (٧٧) ينظر: القمص تادرس يعقوب، والقس أنطونيوس فكري، **شرح الكتاب المقدس "العهد القديم"**، لهذه المواضع المذكورة والمشار إليها بالسفر والإصحاح.
- (٧٨) ينظر: الزرقاني، **مناهل العرفان**، ج ٢، ص ٩٤، (بالتصرف).

- (٧٩) يراجع: التفتازاني، شرح المقاصد، ج ٥، ص ٤٥-٤٦. والزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ٨١، وص ٩٥.
- (٨٠) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ٩٥. وينظر: ندا، محمد محمود، النسخ في القرآن بين المؤيدين والمعارضين، الدار الغربية للكتاب، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ٣١.
- (٨١) ينظر: زيد، مصطفى السيد بدر، النسخ في القرآن الكريم، دار الوفاء، مصر، ط ٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٧م، ج ١، ص ٢٨. وإسماعيل، شعبان محمد، نظرية النسخ في الشرائع السماوية، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ٢٨.
- والفتازاني، شرح المقاصد، ج ٥، ص ٤٣. والبخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٢٣٦.
- (٨٢) سفر التثنية، الإصحاح (٣٣): الفقرة (٢).
- (٨٣) سفر حبقوق، الإصحاح (٣)، الفقرتان (٣، ٤).
- (٨٤) سفر التثنية، الإصحاح (١٨)، الفقرتان (١٨، ١٩).
- (٨٥) سفر إشعيا، الإصحاح (٩)، الفقرة (٦).
- (٨٦) سفر إشعيا، الإصحاح (٢١)، الفقرة (١٣).
- (٨٧) سفر إشعيا، الإصحاح (٤٢)، الفقرة (١).
- (٨٨) سفر إشعيا، الإصحاح (٤٢)، الفقرة (٤).
- (٨٩) سفر إشعيا، الإصحاح (٤٢)، الفقرة (٦).
- (٩٠) سفر إشعيا، الإصحاح (٤٢)، الفقرتان (١١، ١٢).
- (٩١) ينظر: النسخة الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية: (www.st-takla.org).
- (٩٢) الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، د.ط، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ج ٤، ص ٢٢٥.
- (٩٣) الحميري، جمال الدين عبد الله الطيب (ت ٩٤٧هـ)، النسبة إلى المواضع والبلدان، ص ٤٩٤.
- (٩٤) ينظر: الشراوي، محمود، محمد في بشارات الأنبياء، ص ١٤، وجاء في قاموس: (Strong's Hebrew Bible Dictionary): "أن فاران في صحراء العرب، حيث يقول: "Paran, a desert of Arabia"، ص ١١٤٣.
- (٩٥) سفر التكوين، الإصحاح (٢١)، الفقرتان (٢٠، ٢١).
- (٩٦) ينظر: سفر التكوين، الإصحاح (١٦)، الفقرة (١٥). وينظر: السموال، بذل المجهود في إفحام اليهود، ص ٦٩.
- (٩٧) ينظر: السموال، بذل المجهود في إفحام اليهود، ص ٦٩، (بالتصرف).
- (٩٨) سفر التكوين، الإصحاح (٢٥)، الفقرات (١٦-١٨).
- (٩٩) ينظر: النسخة الإلكترونية لقاموس الكتاب المقدس: (<http://www.injeel.com/Kamous.aspx>).
- (١٠٠) ينظر: سفر التكوين، الإصحاح (٢٥)، الفقرة (١٣)، والمباركفوري، صفي الرحمن، الرحيق المختوم، قطر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٢٠. وينظر: كلمة (قيدار)، النسخة الإلكترونية لقاموس الكتاب المقدس أو دائرة المعارف الكتابية المسيحية: (st-takla.org).
- (١٠١) ينظر: المباركفوري، الرحيق المختوم، ص ٢٠.
- (١٠٢) سفر إشعيا، الإصحاح (٢١)، الفقرتان (١٣، ١٤).
- (١٠٣) سفر حبقوق، الإصحاح (٣)، الفقرة (٣).
- (١٠٤) ينظر: سفر التكوين، الإصحاح (٢٥)، الفقرة (١٥).
- (١٠٥) ينظر: النسخة الإلكترونية لقاموس الكتاب المقدس: (<http://www.injeel.com/Kamous.aspx>).
- (١٠٦) سفر التكوين، الإصحاح (١٦)، الفقرتان (١١، ١٢).

- (١٠٧) سفر التثنية، الإصحاح (١٨)، الفقرات (١٥ - ١٨).
- (١٠٨) ينظر: القمص عبد المسيح بسيط، هل تنبأ الكتاب المقدس عن نبي آخر يأتي بعد المسيح، الفصل الرابع، من هو النبي المثل بموسى، ط١، ٢٠٠٤م، ص٤٥، وص٥١.
- (١٠٩) سفر التثنية، الإصحاح (١٨)، الفقرتان (١٧، ١٨).
- (١١٠) سفر أعمال الرسل، الإصحاح (٣)، الفقرة (٢٢).
- (١١١) سفر أعمال الرسل، الإصحاح (٧)، الفقرة (٣٧).
- (١١٢) ينظر: السقا، أحمد حجازي، البشارة بنبي الإسلام في التوراة والإنجيل، دار البيان العربي، القاهرة، ١٩٧٧م، ج١، ص٢٢٩-٢٣٠.
- (١١٣) سفر التثنية، الإصحاح (٣٤)، الفقرة (١٠).
- (١١٤) سفر التثنية، الإصحاح (٣٤)، الفقرة (١٠).
- (١١٥) إنجيل متى، الإصحاح (٥)، الفقرة (١٧).
- (١١٦) ينظر: مجموعة من رجال الفكر من المسلمين والمسيحيين، مناظرة بين الإسلام والنصرانية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص٢٢٠-٢٢١.
- (١١٧) إنجيل متى، الإصحاح (٢٢)، الفقرات (٤١-٤٦)، وينظر: إنجيل مرقس، الإصحاح (١٢)، الفقرات (٣٥-٣٧)، وإنجيل لوقا، الإصحاح (٢٠)، الفقرات (٤١-٤٤).
- (١١٨) ينظر: إنجيل متى، الإصحاح (١)، الفقرة (١)، والإصحاح (٩)، الفقرة (٢٧)، والإصحاح (٢٠)، الفقرة (٣١)، وإنجيل مرقس، الإصحاح (١٠)، الفقرة (٤٧)، وغيرها.
- (١١٩) جنبر؛ شارل، المسيحية، نشأتها وتطورها، ترجمة: عبد الحليم محمود، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، د.ت، ص٣٩.
- (١٢٠) إنجيل يوحنا، الإصحاح (١)، الفقرات (١٩-٢١).
- (١٢١) إنجيل يوحنا، الإصحاح (٧)، الفقرتان (٤٠، ٤١).
- (١٢٢) ينظر: السقا، أحمد حجازي، البشارة بنبي الإسلام في التوراة والإنجيل، ج١، ص٢٣١.
- (١٢٣) إنجيل متى، الإصحاح (٢٣)، الفقرتان (٢، ٣).
- (١٢٤) سفر حبقوق، الإصحاح (٣)، الفقرة (٤).
- (١٢٥) سفر إشعيا، الإصحاح (٤٢)، الفقرة (١).
- (١٢٦) سفر إشعيا، الإصحاح (٤٢)، الفقرة (٤).
- (١٢٧) سفر إشعيا، الإصحاح (٤٢)، الفقرة (٦).
- (١٢٨) سفر إشعيا، الإصحاح (٤٢)، الفقرة (١).
- (١٢٩) سفر إشعيا، الإصحاح (٤٢)، الفقرة (٦).
- (١٣٠) رواه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، في المستدرک علی الصحیحین، کتاب التفسیر، حدیث رقم (٣٢٨١)، وقال عنه: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ينظر: طبعة دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج٢، ص٣٧٣. والبيهقي، أحمد ابن الحسين، السنن الكبرى، كتاب السير، حديث رقم (١٧١٧٣).
- (١٣١) سفر إشعيا، الإصحاح (٩)، الفقرة (٦).
- (١٣٢) ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨هـ)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن ورفاقه، ط٢، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ج٣، ص٤٠٦-٤٠٧.

النسخ عند اليهود ودوافعه

- (١٣٣) سفر المزمير، الإصحاح (٤٥)، الفقرات (٢-٥).
- (١٣٤) سفر التثنية، الإصحاح (١٨)، الفقرة (١٩).
- (١٣٥) سفر إشعيا، الإصحاح (٤٢)، الفقرة (١٧).
- (١٣٦) سفر التثنية، الإصحاح (١٨)، الفقرة (١٨).
- (١٣٧) ينظر: إنجيل لوقا، الإصحاح (٤)، الفقرات (١٦-١٨).
- (١٣٨) التفاتاني، شرح المقاصد، ج ٥، ص ٤٦-٤٧.